

إحاطة تبادل التعلّم بحث بخصوص المناصرة — استخدام الأدلة لتوجيه التغيير: أمثلة لحالات من برنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني

سلسلة إحاطات تبادل التعلّم

الحملة العالمية للتعليم (GCE) هي حركة مجتمع مدني تدعو الحكومات إلى إعمال الحق في التعليم. وتضم شبكة الحملة في عضويتها أكثر من 90 بلدا ومنظمات شعبية ونقابات للمدرسين وجماعات حقوق الطفل ومنظمات غير حكومية وجمعيات الآباء وجماعات محلية. ويشمل العمل الجماعي للحملة العالمية للتعليم كشبكة تعاون على المستوى العالمي للتأثير على الأطر الدولية ومناقشات السياسة. وتشمل أيضًا التواصل والاتصالات بين الأعضاء للتعليم المتبادل. ويساعد هذا العمل على تعزيز التأثير على المستويين الوطني والإقليمي، ويساعد على بناء طابع الحملة العالمية للتعليم القائم على الحركة. وقد تم إنتاج هذه السلسلة للتبادل التعليمي من قبل الحملة العالمية للتعليم لدعم المزيد من تبادل التعليم وتطوير القدرات في المجالات الاستراتيجية الرئيسية للشبكة وذلك من خلال تجميع المعرفة والدروس المستفادة عبر الشبكة.

الهدف ومصادر هذه الورقة لتبادل التعلم

هذه هي الورقة الثانية في سلسلة تبادل التعلّم أ. وتهدف إلى مشاركة التعليم المنبثق عن برنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني (CSEF) (تم توفير معلومات حول صندوق التعليم للمجتمع المدني أدناه). وتستخدم هذه الورقة المعلومات التي تم جمعها من الخبرات على مستوى الدولة ضمن برنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني وكذلك البيانات التي تم تجميعها من خلال نظام صندوق التعليم للمجتمع المدني للرصد والتقييم والتعليم أو عنى الدرس 5 من الورقة الأولى في السلسلة التي تركز على المشاركة في الانتلافات الوطنية في مجموعات التعليم المحلي (LEGs). ويسلط هذا الدرس الضوء بإيجاز على القيمة الحيوية للتعلمي مع الأدلة الجيدة لبناء مصداقية مناصرة تحالف تعليم وطني.

تقدم إحاطة تبادل التعلّم هذه (11) مثالا على الدروس العملية المستفادة من تحالفات التعليم الوطنية. أمثلة الحالة مفصلة أدناه حسب المنطقة وبترتيب أبجدي. وترتبط الدروس ببعض النصائح الإرشادية بخصوص الممارسات الجيدة لإجراء الأبحاث الفعالة من أجل المناصرة، والتي تم تحديدها من خلال توليفة من مجموعة المعارف الموجودة حول هذا الموضوع.

أنشر أول تقرير عن تبادل التعلم في مارس (آذار) 2018 وركز على مشاركة تحالفات التعليم الوطنية في مجموعات التعليم المحلية (LEGs).

² يعتبر نظام المراقبة والتقييم والتعليم الإلكتروني (MEL) أداة أساسية لإعداد التقارير وإدارة المعلومات لبرنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني (CSEF) الذي وجد لجمع ولنقل ومعالجة وتخزين البيانات والموارد البرامجية بشكل منهجي لفهم التقدم المحرز من خلال مختلف التدخلات في ثلاثة مستويات مختلفة: الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد استخرجت البيانات المستخدمة لإبلاغ هذا الخلاصة لتبادل التعليم من نظام التقييم والتعليم الإلكتروني عبر الإنترنت، وتحديدًا من أقسام التقارير السنوية ونصف السنوية للأعوام 2016 و2017، حيث تقدم الائتلافات تقارير عن أبحاثهم وأعمالهم التحليلية.

موجز تنفيذي

يتطلب برنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني (CSEF) من جميع تحالفات التعليم الوطنية أن تقوم بإنشاء واستخدام وثائق ذات صلة و/أو أبحاث أصلية وذات مصداقية، وجمع البيانات وإقامة الأدلة لإثراء السياسة القطاعية. ولتحقيق هذا الهدف، تم إنجاز ما مجموعه 135 تحليل/دراسة من قبل 38 ائتلاف خلال عامي 2016 و 2017 من تنفيذ صندوق التعليم للمجتمع المدني. ولإثراء هذه الإحاطة لتبادل التعلم فقد تم انتقاء أمثلة حالات من (11) ائتلاف في إفريقيا (بوركينا فاسو، ساحل العاج، غانا، ملاوي، سيراليون)، آسيا (إندونيسيا، الفلبين)، أوروبا الشرقية والشرق الأوسط (مولدوفا، السودان) وأمريكا اللاتينية (بوليفيا، هندوراس).

إن الانتلافات المنتقاة اختيرت لأنواع مختلفة من الأبحاث، التي يعتمد معظمها على الشركاء والخبراء والاستشاريين الخارجيين ولإجراء التحليلات ووضعها في صيغتها النهائية. وقد عملت الائتلافات على مواضيع متنوعة مثل الخصخصة والتعليم الشامل وتمويل التعليم والضرائب والالتحاق بالمدارس وتدريب المعلمين والمساءلة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4) والصراعات وإعمال حق الإنسان في التعليم.

وترتكز الأبحاث، سواء الأبحاث النوعية أو الكمية، على التحقق من الحقائق، والمقابلات، وجمع البيانات واستعراضها بشكل دقيق، وساعدت هذه الأبحاث التحالفات في تعزيز مصداقيتها وسجلها ومناصر السياسات. وفي العديد من الحالات (مثل سيراليون وإندونيسيا)، كان للتقارير التي تم إعدادها تأثير مباشر على النقاشات حول سياسة التعليم الوطنية وأثرت بشكل إيجابي على القرارات التي اتخذها أصحاب المصلحة.

وعلى الرغم من السياقات والأبحاث الوطنية المختلفة جدا، فقد ساهمت بعض النقاط الرئيسية في نجاح التحالف الذي هو محل الدراسة من ناحية: أهمية وحسن توقيت الدراسة؛ وإشراك الشركاء والمناقشات مع واضعي السياسات؛ وتقارير قوية تستند إلى الأدلة والواقعية؛ ووضع استراتيجية مشاركة واتصالات قوية لنشر نتائج الأبحاث.

تنقسم إحاطة تبادل التعلم التالية إلى 3 أجزاء: المقدمة والتعريفات للمعايير المستخدمة الاختيار أمثلة الحالة؛ ووصف البحث الذي أجراه (11) ائتلاف؛ والتعلم الأساسي المستخلص من هذا التحليل.

التعر بفات

تركز الحملة العالمية للتعليم على البحث كأساس لنجاح المناصرة

تشجع الحملة العالمية للتعليم (GCE) التعليم كحق إنساني أساسي وتحشد منظمات المجتمع المدني (CSOs) للضغط على الحكومات والمجتمع الدولي للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بتوفير تعليم عام مجاني عالي الجودة وشامل للجميع. وتهدف الحملة العالمية للتعليم إلى التأثير على سياسات وممارسات الحكومات وصناع القرار الأخرين. وتقوم الحملة العالمية للتعليم بهذا الأمر من خلال عدد من الطرق، وتتمثل الألية الهامة في دعم الحملة العالمية للتعليم لمشاركة المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ قطاع التعليم في أكثر من 60 دولة عبر إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وذلك من خلال صندوق التعليم للمجتمع المدني من قبل الحملة العالمية للتعليم والشركاء الإقليميين وهو صندوق ممول بشكل كبير من قبل الشراكة العالمية للتعليم وGPE) وهي منصة شراكة وتمويل لأصحاب مصلحة متعددين وتهدف إلى تعزيز أنظمة التعليم في البلدان النامية من خلال دعم الحكومات لتطوير خطط قطاع التعليم الوطنية الجيدة.

يسعى برنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني (CSEF) إلى ضمان الحوار التشاوري حول السياسة الوطنية وتعزيز مساءلة الحكومة أمام المواطنين من أجل تحقيق تعليم عام عادل ومنصف وشامل في جميع البلدان التي يعمل فيها. ومن أجل تحقيق ذلك، يعمل صندوق التعليم للمجتمع المدني على تحقيق ثلاثة أهداف يدعم بعضها

بعضا وتتعلق بالمشاركة في سياسة: أولاً، وعي المجتمع المدني والمواطن والمشاركة؛ ثانيا، البحث والتحليل النوعيان؛ ثالثًا، بناء المعرفة والشبكات عبر البلدان والمناطق.

تماشياً مع هدفه الثاني، يتطلب صندوق التعليم للمجتمع المدني من جميع تحالفات التعليم الوطنية المشاركة في البرنامج لتوليد واستخدام/تحليل بشكل فعال للوثائق ذات الصلة و/أو إشراك المواطنين في الأبحاث الأصلية وذات المصداقية، وجمع البيانات وبناء الأدلة – لإثراء حوار سياسة قطاعية بخصوص واحد أو أكثر من المجالات التالية: (أ) التمويل المحلي للتعليم؛ (ب) الإنصاف والشمولية في التعليم؛ (ج) جودة التعليم والتعلم؛ (د) جودة وشمولية عمليات حوار قطاع التعليم.

خلال العمل تجاه النجاح في تحقيق الهدف الثاني من برنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني، يفهم شركاء الحملة العالمية للتعليم والشركاء الذين يقومون بتنفيذ صندوق التعليم للمجتمع المدني أن البحث هو أساس للمناصرة الناجحة. ومن المهم بالنسبة لكلا النوعين من الشركاء:

- استراتيجية فعالة للمناصرة عن طريق تمكين التحليل الاستراتيجي الشامل؛ و
- العمل الناجح في مجال المناصرة من خلال توفير أدلة موثوقة ودقيقة لدعم المناصرة.

الإطار (1). ما هي المناصرة؟

تفهم المناصرة بشكل عام على أنها عملية لإشراك أصحاب السلطة بهدف إحداث تغيير في العملية أو السياسة أو الممارسة، بحيث يتم تقليل الأسباب الهيكلية لعدم الإنصاف و عدم المساواة. وهناك العديد من التعريفات للمناصرة والتي يمكن أن تستخدم أيضًا النهج ألتشاركي (التدقيق الاجتماعي ومراقبة المساءلة وجماعات الضغط الجماهيرية والالتماسات واستطلاعات الرأي وهيئات المحلفين من المواطنين وجلب أصحاب الحقوق للإدلاء بشهادتهم أمام الهيئات الحكومية، الخ). وترغب العديد من المنظمات والحركات والتحالفات بما في ذلك الحملة العالمية للتعليم في تأسيس مناصرتها بقدر الإمكان على أصوات أولئك الذين يتأثرون بشكل أساسي بالقضايا. وفي الواقع، فإن من المرغوب فيه أن تؤدي أعمال المناصرة إلى خلق مساحة أو فرص للمتضررين من القضايا للدفاع عن أنفسهم.

وبالتالي يمكن اعتبار المناصرة نهجاً للتنمية وضمان لحق الإنسان في التعليم – مع كون الاستراتيجية هي السمة المميزة للمناصرة الفعالة. وهي عملية مدروسة ومخططة وتجري حول موقف سياسي تحتفظ به منظمة أو حركة أو ائتلاف. إن السمة المميزة الرئيسية للمناصرة هي أنها تعتمد بشكل كبير على جمع الحقائق والأدلة ووضع حلول مقنعة أمام صانعي القرار وأصحاب المصلحة والجماهير ذات الصلة والعمل كصوت في عمليات السياسة لمجموعات الأصوات الأكثر تهميشًا.

التزام بالبحث عن المناصرة بين التحالفات المدعومة من صندوق التعليم للمجتمع المدني (CSEF)

ويقال إن كل دولار يتم إنفاقه على البحث يساوي عشرة دولارات من الإنفاق على مجموعات الضغط، وأن الأدلة تعمل كوقود للمناصرة. وعندما يكون البحث شاملا (يتم جمعه بطريقة صارمة ومنهجية)، يكون من الأسهل تطوير استراتيجية مناصرة ناجحة.

ومن خلال دعم صندوق التعليم للمجتمع المدني، أظهرت ائتلافات التعليم الوطنية التزامًا إيجابيًا وعريضًا بالاستثمار في الأبحاث والتحليلات لإثراء استراتيجياتها وجهودها في مجال المناصرة. وتم الانتهاء من 135 من التحليلات/الدراسات أجريت من قبل 38 ائتلاف خلال عامي 2016 و2017 من تنفيذ صندوق التعليم للمجتمع المدني 5 .

 $^{^{3}}$ خلال الفترة 2016-2017، كان هناك 54 ائتلاف مدعوم بشكل مباشر من صندوق التعليم للمجتمع المدني. ولذلك فإن 38 ائتلاف تمثل 3 70. وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الائتلافات وهي 30%، فبينما قد توحي إلى درجة مختلفة من الالتزام، فإنها تتعلق في معظم الحالات بالقدرات أو الموارد أو تحديد أولويات الأنشطة الأخرى.

التأملات بخصوص كمية وجودة البحث

في حين أن إنتاج 135 بحث "أجزاء" يمثل استثمارًا واسعًا لصندوق التعليم للمجتمع المدني وإنجازًا بحد ذاته، فقد علمت الحملة العالمية للتعليم أن صندوق التعليم للمجتمع المدني افتقر تاريخيا إلى تعريف لما يجب اعتباره بحث "نوعي". ونتيجة لذلك، كان من الصعب تمييز وتقييم المنتجات البحثية ذات الجودة العالية والمنخفضة. وبالمثل، فقد علمت الحملة العالمية للتعليم أن التعريف المشترك لما يعتبر بحثًا والذي يفي بأهداف المناصرة لم يكن واضحًا أيضًا؛ وأن ضمان الفهم المشترك والشائع لهذه المفاهيم الأساسية في صندوق التعليم للمجتمع المدني يجب أن يكون جوانب مهمة لبرنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني. يتمثل التأثير الصافي في وجود أوجه قصور في التحليل المنهجي أو تتبع نوعية الدراسات أو استخدامها في مناصرة التحالف أو تحليل أعمق لفهم ما إذا كان البحث قد مكن من إجراء تغييرات في السياسة أو العمليات أو الممارسات التشريعية 4.

التعلم من هذه القيود، في عام 2016 أدخلت الحملة العالمية للتعليم نظامًا للمراقبة والتقييم والتعلم عبر الإنترنت كخطوة مهمة للمساعدة في التغلب على بعض المشكلات مع أبحاث مبوبة قابلة للوصول إليها يتم إنتاجها بدعم من صندوق التعليم للمجتمع المدني؛ ويحتوي النظام عبر الإنترنت على وظائف داخلية يمكن من خلالها إتاحة مشاركة أفضل وتعلم ومراجعة للمنتجات البحثية. وبناء على هذه الخطوة، في عام 2017، قام الشركاء المنفذون لصندوق التعليم للمجتمع المدنى بتعريف جوانب البحث النوعى كما هو موضح في الإطار 2.

الإطار 2. التعريف الفعلي لعناصر البحث النوعي الخاص بصندوق التعليم للمجتمع المدني

إن الأبحاث التي تكون موثوقة وأصلية هي أبحاث قابلة للتنظيم والربط وذات صلة ويمكن تأويلها وتكوين الأفكار والمعارف والحقائق من أجل إظهار وجهة النظر أو الدفاع عنها أو تحليل وتقييم موقف معين5.

يعتبر تقديم سلسلة التبادل التعليمي هذه خطوة مهمة أخرى نحو معالجة أوجه القصور وإثراء الفهم في كيف أن الأبحاث المدعومة من صندوق التعليم للمجتمع المدني قد سرعت من التغيرات في السياسة أو العمليات أو ممارسات التعليم. لماذا يعتبر هذا مهما، ولماذا على وجه الخصوص تكون الأبحاث مهمة للمناصرة؟

الإطار 3. لماذا يكون إجراء البحث مهما من أجل المناصرة؟6

تساعد الأبحاث الجهات الفاعلة في مجال التعليم على اكتساب فهم واضح للأسباب والأثار المعقدة المختلفة لعدم المساواة والتفاوت في التعليم العام، ومن منظور تحديد حلول عملية ومجدية للسياسات التي تجعل من الممكن بناء توافق في الأراء لصالح التغيير. ومن المستحيل المجادلة بشكل منطقي ومتسق لتغيير السياسة دون فهم قوي للقضية التي يوفرها البحث. ويمكن لأبحاث المناصرة:

- _ أن تعطى أساس لمناصرة الائتلافات، وإنشاء مكانة ائتلافية كخبير في القضية
 - أن توفر حلول مجدية وقابلة للتطبيق لقضية حقوق تعليمية محددة
- _ أن تقدم دراسات حالة، وحكايات وأمثلة لجعل قضايا التعليم الهامة "تصبح محل اهتمام"
- _ أن تقدم حجج لمقارنة التكاليف والمنافع، بما في ذلك تكلفة البدائل (غالباً ما تكون خفية) والتقاعس عن العمل
 - _ أن تظهر الدعم العام أو القلق العام

 6 مقتبس عن: المناصرة التشاركيه: مجموعة أدوات لموظفي الخدمات الطوعية في الخارج (VSO) والمتطوعين والشركاء، الخدمات الطوعية في الخارج، نوفمبر (تشرين ثاني) 2009، الصفحات 24-24

⁴ تم تسليط الضوء على هذه الملاحظة في دراسة مكتبية لليونسكو عن البحوث والرصد والتي أجريت خلال مرحلة صندوق التعليم للمجتمع المدني 2013-2015، وتم الإشارة إليها بالمثل في استعراض منتصف المدة المستقل لبرنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني 2018-2016.

⁵ تم تطوير التعريف العملي في يونيو(حزيران) 2017 عقب اجتماع ممتد وجها لوجه للشركاء التنفيذيين العالميين والإقليميين وبعض شركاء تنفيذ صندوق التعليم للمجتمع المدني الوطنيين المختارين في جو هانسبرغ بجنوب إفريقيا في مايو(أيار) 2017.

- _ أن تساعد في تحليل مشكلة من وجهات نظر مختلفة، بما في ذلك من وجه نظر أصوات الذين تؤثر عليهم المشكلة بشكل أكثر
 - _ أن تساعد على دحض الخرافات والشائعات والافتراضات الخاطئة
- أن تحلل وتقدم الحجج المضادة للمواقف التي يحتفظ بها أصحاب المصلحة الذين قد لا يكونون متعاطفين مع برنامج حقوق الإنسان في مجال التعليم
 - _ أن توفر أدلة للمواقف السياسية
 - أن تشرح لماذا نجحت الاستراتيجيات السابقة أو لماذا لم تنجح
 - ـ أن توفر الأساس لوسائل الإعلام ولعمل التوعية العامة

إن تقديم قاعدة أدلة من المجتمع أو من معلومات قوية تستند إلى أدلة لمناقشات السياسة هو دور فريد للمجتمع المدني.

معرفة ما هو البحث الذي يمكن اعتباره بحثا نو عيا للمناصر في صندوق التعليم للمجتمع المدني

في حين أن تطوير مفهوم أكثر شمولاً ومشتركا وعام بخصوص "ما يُعد بحثًا نوعيا"، و"ما يُعد بحثًا يفي بأهداف المناصرة" ويبقى في خطاب وبرنامج صندوق التعليم للمجتمع المدني، في هذه الإحاطة لتبادل التعلم، فقد تم استخلاص التوجيهات وبعض الدروس من مجموعتين من مصادر المعلومات: (1) المجموعة الكبيرة من المعارف الموجودة والتوثيق بخصوص دقة البحث (الجودة) والبحث في مجال المناصرة، و(2) أمثلة حالة للممارسة والدروس المستفادة من التجارب المدعومة من صندوق التعليم للمجتمع المدني. وبالاستفادة من مصادر المعلومات هذه، يمكن تحديد "ما يحسب" أنه يمكن الاستفادة منه من خلال الاعتبارات التالية:

التوترات بين الأبحاث الجيدة والأبحاث من أجل المناصرة:

لطالما كانت هناك نقاشات حول ما الذي يُعرف ومن الذي يقوم بتعريف بحث على أنه (بجودة عالية) — مع وجود موقف واسع الانتشار بأن الأبحاث الجيدة تضمن أن عمليات التحقيق تتسم بالمنهجية والقوة من الناحية المنهجية — ويمكن أن تتصدي للنقد أو الاستجواب الصارم. وهناك حجة ضئيلة ضد هذا الموقف، ولكن هناك توترات عندما يتعلق الأمر بالمناقشات حول حيادية الأبحاث، بخاصة الأبحاث ذات التوجه السياسي. تقليديا، فقد قيل إن أحد العوامل الهامة في الأبحاث التي تتسم بالصرامة المنهجية والجودة العالية هو أن البحث يجب أن يكون مجردا من القيم؛ وأن يتم جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها بشكل موضوعي. ولهذا السبب، ينظر البعض إلى الأبحاث من أجل المناصرة على أنها نشاط غير مناسب للباحثين، حيث يعتقد أنها تقوض حيادية البحث، وربما توثر سلبًا على دقة البحث ونوعيته. ويرجع ذلك إلى أن الأبحاث من أجل المناصرة تكون (عادة) مصممة بشكل متعمد من أجل التأثير على أو لمحاولة التأثير على أو محاولة التأثير على الحكومات (المحلية والوطنية)، و/أو الأحزاب السياسية أو المعالجة والممارسة.

ولكن، تعترف المواقف الصادرة مؤخرا وتؤكد على أن "البحث (السياسي) لا يكون محايدا في تحليله. حتى في حالة إظهار الدقة الأكاديمية والتميز، فإن البحث يتم تشكيله من خلال السياق السياسي الذي يتم إنتاجه واستخدامه لتعزيز قيم أولئك الذين ينتجونه ويقومون بتفويضه... يكون (بعض) الباحثين أكثر ارتياحًا مع نموذج "استيعاب الأبحاث" حيث يعيد الباحثون ببساطة تجميع الأبحاث بحثًا عن جمهور غير أكاديمي، معتقدين أن هذا الأمر أكثر

حيادية. ولكن، هذا يسمح لوسطاء المعرفة وصانعي السياسة أن يختاروا الأدلة التي يبدو أنها تدعم موقفًا قائمًا، وبالتالي ليس أكثر حيادية، وربما أقل صرامة من الانخراط مباشرة مع المدافعين"7.

يؤكد هذا الموقف على أن الجودة العالية، والأبحاث السياسية المنهجية السليمة ليست في حد ذاتها عاملا محددا لفعالية أبحاث السياسة، وأن المناقشات حول جودة البحث مقابل الأبحاث للمناصرة تنطوي على از دواجية زائفة. وعندما تقاس الفعالية عن طريق الاستجابة أو الإقبال على التوصيات البحثية، فإن أبحاث السياسة تنطوي على التعامل بشكل حاسم مع الجهات الفاعلة في مجال المناصرة الذين هم خبراء في الواقع السياسة المحلية ويمكن أن تتيح وضع سياق البحث.

إن أمثلة الحالات الخاصة بالأبحاث من أجل ممارسة المناصرة الواردة في هذه الإحاطة لتبادل التعلّم تحمل شهادة على هذا الموقف الأخير. وقد برزت بعض الدروس التي تشيع معايشتها في صندوق التعليم للمجتمع المدني بخصوص ما يتم اعتباره كبحث نوعي للمناصرة، وتم مشاركة هذه الدروس في الإطار 4.

الإطار 4. بعض دروس صندوق التعليم للمجتمع المدنى حول "ما يهم" كأبحاث نوعية للمناصرة

بالإضافة إلى كونها دروس صارمة منهجيا ومنظمة لتدعم المشروعية والمصداقية، فإن البحث النوعي في مجال المناصرة يكون:

- مصمم ويستخدم بطريقة تعترف بوجود علاقة خطية مباشرة بين قطعة من الأبحاث وتغيير السياسات - ويحدث التأثير (تغيير السياسة والمعالجة والممارسة) بمرور الوقت وتتطلب الاستثمار في جهود المناصرة الهامة والقوية والهادفة. في حين أن التحالفات المدعومة من قبل صندوق التعليم للمجتمع المدني تدرك أن البحث هو الأساس للنجاح في المناصرة، فإن هذا عادة ما يتطلب مشاركة طويلة الأمد من خلال تحالفات وشبكات التعليم التي تفهم السياق والسياسة وتقيم علاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

- مرتكزة على الحقائق المحلية وتدعم أهداف التحالف الأطول أمداً، مثل المناصرة لإدراج التعليم في البيانات السياسية في نيكاراغوا.

- تشدد بقوة على المشاركة في السياسات والاتصالات، وترجمة البحث إلى السياقات المحلية والجماهير المحليين (بما في ذلك المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والإقليمية وصانعي السياسات)، والحساسية تجاه تعقيد عملية السياسة: وفي بعض الحالات، تسهم العديد من العمليات – المغلقة والمفتوحة على السواء – في صياغة إطار سياسة أو إطار تشريعي واحد، وتعتبر جودة العلاقات التي أنشأها الائتلاف على مستويات مختلفة مع الحكومة والهيئة التشريعية أنها عامل رئيسي في النجاح في استخدام الأبحاث للتأثير إيجابًا على التغيير.

بدون هذه الميزات، من المرجح أن يكون للأبحاث القوية المنفردة فرصة ضئيلة في إحداث التغيير.

وكما تشير الدروس في الإطار أعلاه، فإن التحالفات المدعومة من صندوق التعليم للمجتمع المدني تدرك أن البحث من أجل المناصرة ليس ممارسة أكاديمية بحتة. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أن غرضها النهائي هو توليد المعرفة التي يمكن استخدامها للتأثير على سياسة التعليم أو عملية أو ممارسة التغيير، لكي يكون حق الإنسان في التعليم العادل والشامل والعالي الجودة واقعًا، خاصة في حياة الشعوب الأكثر تهميشا.

ومع ذلك، وفي سياق تزايد الاهتمام لفهم كيفية استخدام الأدلة البحثية في صندوق التعليم للمجتمع المدني لتحفيز السياسات وممارسة التغيير في قطاع التعليم⁸، فإن منهجية القياس تكون مقيدة⁹. إن عملية تقييم البحث لفهم ما إذا

⁷بيتور، ك.، تي لينليلو، د.جي.اتش، جورجالاكيس، جي.، ميكيندو، تي.؛ الاختيار بين صرامة الأبحاث أو دعم حركات المناصرة، از دواجية زائفة؟ نشرة أي جي اس المجلد 47، رقم 6 (2016). تم الوصول إليها عبر الإنترنت: http://bulletin.ids.ac.uk/idsbo/article/view/2833/ONLINE%20ARTICLE

⁸ المرجع السابق، اليونسكو 2015 وإم.تي. آر. 2018

كان البحث قد مكن من إجراء تغييرات في السياسة والعمليات والممارسات أو تخصيص الموارد يمثل تحديا. وتعتبر آثار الأبحاث معقدة وغير خطية وغير قابلة للتنبؤ بطبيعتها. ونادرًا ما يكون العزو الحقيقي للتأثير ممكنًا، وحتى الافتراضات حول المساهمة في التأثير يجب فحصها واختبارها لتجنب التحيز وتعزيز تصورات التأثير 10. وفي حين أن عدد من الطرق لتقييم تأثير الأبحاث قد استخدمت لزمن طويل (مثل التحليلات الببلوغرافية ونموذج الاسترداد) وأن بعض الأساليب الجديدة استمرت في الظهور (على سبيل المثال إطار مساهمة الأبحاث وتحليل الشبكات الاجتماعية)، كان لدى جميعها حلول توفيقية هامة 11.

بتطبيق مثال حالة لنهج عملي، تركز هذه الورقة على 11 بحث وتمرين تحليلي أجرته تحالفات التعليم الوطنية في مرحلة الأعوام 2016—2018 من تنفيذ صندوق التعليم للمجتمع المدني حتى الآن. وكما علمت تحالفات صندوق التعليم للمجتمع المدني أن البحث عن تأثير المناصرة يحدث بمرور الوقت، فإن التركيز في أمثلة الحالة هذه هو على كيفية إجراء البحث، وكيف كانت الانتلافات تستخدم (أو ستستخدم) النتائج لإثراء استراتيجيات المناصرة التعليمية، بما في ذلك مشاركتهم في السياسة وجهود التواصل. كما يتم تقديم بعض الدروس حول استخدام البحث للتأثير على الاستجابة والاستيعاب العام والحكومي الإيجابي.

أمثلة حالة

دراسة استقصائية يقودها المجتمع المدني عن مدى انتشار التسرب المدرسي وعمل الأطفال في مواقع التعدين الحرفي في بوركينا فاسو

تم إنشاء التحالف الوطني للتعليم في بوركينافاسو (CN-EPT/BF) أفي أكتوبر (تشرين الأول) 2000 في أعقاب المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في داكار في أبريل (نيسان) من العام نفسه، وقد تلقى الائتلاف الدعم من قبل صندوق التعليم للمجتمع المدني منذ نهاية 2009. ويضم الائتلاف الوطني للتعليم للجميع في بوركينا فاسو 40 منظمة مجتمع مدني ناشطة في قطاع التعليم، وتشمل عضويتها منظمات غير حكومية وطنية ودولية ونقابات المعاقين وجمعيات شبابية ونسائية ومنظمات عاملة في مجال محو الأمية وحقوق الطفل وشبكات الصحفيين وأخصائيي التواصل في مجال التعليم والنوع الاجتماعي والتنمية.

الخلفية السياقية: بوركينا فاسو هي بلد غير ساحلي يقع جنوب الصحراء في غرب أفريقيا وتصنف بين أفقر البلدان في العالم، وفي عام 2016 تم وضعها على مؤشر التنمية البشرية برقم 185 من أصل 188 بلداً وإقليم 13. وفي عام 2012، أدى النزاع المسلح وعدم الاستقرار في مالي المجاورة إلى أزمة إنسانية وهربت موجات من اللاجئين إلى بوركينا فاسو. وعلى الرغم من أن اسم البلد يعني "أرض الناس غير القابلة للفساد"، فإن الفساد مشكلة منتشرة ومتفشية. وفي عام 2014، أطيح برئيس الدولة من الرئاسة في انتفاضة شعبية بعد أن حكم بوركينا فاسو لمدة 27 عاما. وتبع هذا التطور السياسي إنشاء إدارة انتقالية في نوفمبر 2014. وقد خلفتها حكومة منتخبة

⁹ هذا هو الحال عبر القطاعات، ليس فقط لقطاع التعليم. انظر على سبيل المثال: ميلات، أ.جي.، باومان، أ.إي.، وريدمان، اس. (2015). مراجعة سردية لنماذج وطرق تقييم الأثر البحثي. نظم وسياسات البحوث الصحية، 13، 18. تم الوصول إليها على الإنترنت على الموقع: http://doi.org/10.1186/s12961-015-0003-1

¹⁰ ستارت، دي.، هوفلاند، أي. (2004)، أدوات لتأثير السياسة: دليل للباحثين، البحوث والسياسة في برامج التنمية معهد التنمية لما وراء البحار. تم الوصول إليه عبر الإنترنت من خلال الموقع التالي: http://www.odi.org.uk/resources/docs/194.pdf على السياسة: البواز، أ.، فيتزباتريك، اس.، وشاو، بي. كينغ كولج لندن أند بوليسي سندي إنستنيوت، (2998). تقييم تأثير البحوث على السياسة: مراجعة للأدبيات الخاصة بمشروع سد الفجوة بين البحوث والسياسة من خلال تقييم النتائج (التقرير النهائي). تم الوصول إليه عبر الإنترنت من خلال الموقع التالي: http://www.psi.org.uk/pdf/2008/bridgingproject_report.pdf

الترجمة: الائتلاف الوطني للتعليم للجميع في بوركينا فاسو. 12

¹³ المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم استرجاعه في 03 يونيو (حزيران) 2018 من الموقع الإكتروني التالية: http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr theme/country-notes/BFA.pdf

ديمقراطياً بدأت بتنصيب رئيس جديد وجمعية وطنية جديدة في أواخر ديسمبر (كانون أول) 2015 ورئيس جديد للوزراء في يناير (كانون ثاني) 2016.

وقد خلصت التحليلات الأخيرة إلى أن معدل إكمال التعليم الابتدائي يظل واحداً من أدنى المعدلات في أفريقيا، حيث بلغ 57.6 في المائة في عام 42014. وبالإضافة إلى ذلك، كان 48 في المائة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي الرسمية (6–11 سنة) هم خارج المدرسة وذلك في عام 2014، وهناك تفاوتات كبيرة بين أفقر الأطفال وأغناهم، وبالمثل بين الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية 15. وساهم في هذه التحديات الهائلة التي تواجه التعليم انتشار مواقع التنقيب عن الذهب في البلاد، والتي تفترض وجود أبعاد مثيرة للقلق وعواقب وخيمة على قطاع التعليم. فهنالك أعداد متزايدة من الأطفال تسربوا من المدارس أو امتنعوا عن دخول المدرسة للعمل في مواقع تعدين الذهب في بعض أسوأ أشكال عمل الأطفال. ووفقا لتقرير صادر عن وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني (مارس(آذار) 2015)، هناك 1752 طفلا من بين عمال المناجم، من بينهم 5,276 في المدارس الثانوية الذين تسربوا من المدرسة على مدار العام 2012—2013 للعمل في التنقيب عن الذهب في تسع مناطق من البلاد. إن الموارد المحدودة للتنفيذ المنهجي لقوانين عمل الأطفال تعيق جهود الحكومة في حماية الأطفال، كما أن نقص التمويل قد قوض تنفيذ سياسات عمالة الأطفال. علاوة على ذلك، جهود الحكومة في حماية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال لا تتناسب مع حجم المشكلة 16.

التركيز على الأبحاث: تم طرح الأساس المنطقي لهذه الدراسة في الأصل خلال اجتماع تشاوري لمقترح صندوق التعليم للمجتمع المدني 2018–2016من قبل أعضاء اللجان الإقليمية للتحالف من مناطق منعطف مو هون، والأحواض العليا ومناطق الجنوب الغربي. وقدم ممثلو هذا الانتلاف الإقليمي حالة مستويات التسرب من المدرسة الثانوية لكي يستفيد الطلاب من الفرص المدرة للدخل في مواقع التعدين الحرفي في مناطقهم، والانتلاف ملتزم بتوثيق القضية بشكل أفضل بغية توجيه أعمال المناصرة الخاصة بها، في إطار موضوع "مكافحة عمالة الأطفال في مواقع التعدين الحرفي".

عملية البحث: ممولة بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني، وقد أجريت الدراسة بين مارس(آذار) ويونيو(حزيران) 2017. أجري استقصاء لدراسة حدوث عمالة الأطفال والأطفال خارج المدرسة في مواقع التعدين في 45 مدرسة ابتدائية و11مدرسة ثانوية و10 مواقع تعدين في أربع محافظات في مناطق الجنوب الغربي ومناطق منعطف موهون والأحواض العليا¹⁷. وأجريت أيضا مقابلات مع مديري مقاطعات ودوائر التعليم الأساسي (CCEB)، ورؤساء البلديات، وممثلي شركات تعدين الذهب، وآباء الأطفال من المدارس ومواقع التعدين المعنية.

وقد عقدت ورشة العمل الأولى في مارس(آذار) 2017 لتدريب أعضاء جماعات المناصرة من مناطق منعطف موهون، والأحواض العليا ومناطق الجنوب الغربي. وتم تطوير أدوات لجمع وتحليل البيانات (استبيانات ونماذج التقارير وأدلة إجراء المقابلات) والتي تم التحقق منها من قبل المشاركين.

واستخدمت هذه الأدوات من قبل فرق جمع البيانات الإقليمية، كل منها مكونة من ستة من الأشخاص الذين يجرون المقابلات الذين جمعوا البيانات في زيارتين ميدانيتين لاحقتين في المدارس ومواقع التعدين. وقد تم تعيين هؤلاء الأشخاص الستة في كل فريق من قبل مجموعات المناصرة المجتمعية الذين تم إبلاغهم عن النتائج في وقت لاحق في ورشة عمل ثانية بعد أن تم التحقق من صحة جميع النتائج. وأصدرت الورشة الثانية أيضا ورقة موقف للتحالف عن عمل الأطفال في مواقع التعدين الحرفي وحقوقهم في التعليم الجيد الشامل.

¹⁴ بيانات من عام 2012، نشر ها معهد اليونسكو للإحصاء، 2014

¹⁵ المصدر: Burkina%20 Faso.pdf _ المصدر: 20NEP_Burkina%20 Faso.pdf _ Burkina%20 Faso.pdf _ المصدر: 16 مكتب شؤون العمل الدولي التابع لوزارة العمل الأمريكية، 2013 نتائج أسوأ أشكال عمالة الأطفال، تقرير عن بوركينا فاسو. تم 16 مكتب شؤون العمل الدولي التابع لوزارة العمل الأمريكية، 2013 نتائج أسوأ أشكال عمالة الأطفال، تقرير عن بوركينا فاسو. تم 16 https://www.dol.gov/ilab/ reports/child- المترجاعه في 03 يونيو(حزيران) 2018 من الموقع الإلكتروني التالي: labor/findings/2013TDA/burkinafaso.pdf

¹⁷ و على وجه التحديد، كانت المقاطعات التي شملها الاستطلاع هي بوني، وهويت، وتوي، وموهون.

استخدام البحث من أجل المناصرة: أكدت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الأبحاث على ملاحظات أعضاء اللجنة الإقليمية للتحالف التي تشير إلى أعداد مثيرة للقلق من التسرب المدرسي الناجم عن إغراء العمل في مناجم الذهب. على سبيل المثال، في مدرسة نيوكولا في المنطقة الجنوبية الغربية تسرب ما نسبتهم 34 بالمائة من الطلاب من المدارس للذهاب إلى العمل في مواقع التعدين. بالإضافة إلى ذلك، رحبت إحدى شركات التعدين، كور غيو ¹⁸ بمبادرة المناصرة للتحالف الوطني للتعليم في بوركينافاسو ولفت الانتباه إلى هذه الظاهرة. وقد اعتبرت كور غيو أن البحث يعتبر قيماً لدعم جهودهم الخاصة لمعالجة المشكلة، ولا سيما أنها أكدت تحليلهم الداخلي للعوامل التي تدفع البنات والبنين إلى الخروج من المدارس وإلى المناجم.

وشارك التحالف في نتائج الاستطلاع خلال أنشطة التوعية، مثل المنتديات المسرحية وبرامج النقاش الإذاعي المحلية، التي شملت الآباء والأمهات والمعلمين والمدرسين والطلاب وعمال مناجم الذهب وأعضاء المجتمع المحلي في غاو وبوبو ديولاسو ودودوغو. بالإضافة إلى ذلك، نظم الائتلاف تبادلا حواريًا وجهاً لوجه مع السلطات المحلية (المحافظون والمفوضون الساميون ومديرون المقاطعات والإقليميون التعليم الوطني ومحو الأمية ورؤساء البلديات ورؤساء المجالس الإقليمية والزعماء التقليديين والدينيين) في الأقاليم الثلاثة – مناطق منعطف موهون والأحواض العليا ومناطق الجنوب الغربي، وكذلك مع السلطات الوطنية (وزارة التربية والتعليم والجمعية الوطنية). وخلال هذه الجلسات، قدم الائتلاف توصيات محددة لتشجيع عودة الأطفال من مواقع التعدين الحرفي واستبقائهم في المدارس. وتم استخدام ورقة موقف الائتلاف التي تم تطويرها خلال ورشة العمل المذكورة سابقاً كأداة للحوار مع صناع القرار في مجال التعليم والبرلمانيين.

الاستجابة والتأثير الناشئ: على الصعيد المحلي، أثبتت جهود المناصرة التي يبذلها التحالف فعاليتها؛ وقد قام الأعضاء الإقليميون في التحالف بمراقبة وتوثيق أن نسبة كبيرة من الأطفال الذين تسربوا من المدارس للعمل في مواقع التنقيب عن الذهب قد انضموا إلى مدارسهم في بداية العام الدراسي 2017—192018. ويواصل الائتلاف الضغط على المستوى الوطني من أجل تنفيذ للأطر القانونية والسياسات والخطط الوطنية ذات الصلة بمكافحة عمالة الأطفال بشكل أكثر فاعلية، بما في ذلك "البرنامج الوطني لمناهضة تشغيل الأطفال في مواقع تعدين الذهب ومقالع الحجارة في بوركينا فاسو".

الدروس المستفادة: حدد التحالف ما يلي:

- تعتبر صحة البيانات التي يتم جمعها ومصداقية عمليات البحث، مدعومة بخطة اتصالات شاملة، شرطا أساسيا للتأثير الفعال على صانعي القرار في مجال السياسات. ولتحقيق ذلك، فمن الأهمية بمكان ضمان تطوير قدرة الباحثين، بما في ذلك امتلاكهم لعمليات البحث بشكل جيد خلال مراحل تصميم البحث والتخطيط والإعداد.
 - يساعد التحري عن الأسباب الجذرية للمشكلة في تحديد الحلول القابلة للتنفيذ والتواصل معها.

بحث المعارف والاتجاهات المحلية للالتزام بالتعليم الإلزامي في ساحل العاج

أنشئ تحالف الشبكة الإيفوارية لتعزيز التعليم للجميع (2010 ، ويضم التحالف عضوية متنوعة من 19 منظمة (Promotion de) في عام 2010، ويضم التحالف عضوية متنوعة من 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في 11 من 31 منطقة في البلاد، وقد تم دعم التحالف من صندوق التعليم للمجتمع المدني. ومنذ نهاية عام 2013، وفي عام 2015 أعلنت دولة ساحل العاج أنه منذ بداية العام الدراسية للمجتمع المدني. ولمنذ نهاية عام 1303، وفي عام 2015 أعلنت دولة ساحل العاج أنه منذ بداية العام الدراسية وتم 2016—2016 كان التعليم إلزامياً لجميع الأطفال واليافعين الذين تتراوح أعمار هم بين 6 سنوات و 16 سنة. وتم

 $^{^{18}}$ موقع كور غو للتنقيب عن الذهب يقع في محافظة بوني في المنطقة الجنوبية الغربية من بوركينا فاسو.

 $^{^{19}}$ في منطقة هاوتس باسينز ، انخفضت نسبة الطلاب المتسربين من الدراسة إلى مواقع التعدين والتنقيب في بلدية كومبيا من 45٪ في عام 2016 إلى 39٪ في عام 2017 إلى 39٪ في عام 2017 في عام 2016 إلى 39٪ في عام 2017 و4 في عام 2018 و5 في عام 2018 و4 في عام 2018 و7 في عام 2018 و8 في عام 2018 و9 في كار انجاس و9 في كار

²⁰ الترجمة: الشبكة الإيفوارية للنهوض بالتعليم للجميع.

إصدار هذا من خلال تبني إطار تنظيمي وقانوني، بقانون رقم 2015–635 بتاريخ 17 سبتمبر (أيلول) 2015، والذي تم تعديله بالقانون رقم 95–639 الصادر في 7 سبتمبر (أيلول) 1995.

بعد عامين من هذا الإعلان، في الربع الأخير من عام 2017، شرع تحالف الشبكة الإيفوارية لتعزيز التعليم للجميع في التحقيق في الحواجز والعوامل المساعدة على تطبيق قانون التعليم الإلزامي عبر المناطق الإقليمية الإحدى عشرة لعمليات التحالف. وكان هذا البحث واسع النطاق في النطاق الجغرافي ونطاق أصحاب المصلحة وتم تمويله بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني. وقد شارك فيه أكثر من 9000 شخص، وشمل ذلك اللجان الإقليمية الإخدى عشرة للتحالف والسلطات التعليمية (المدراء والمستشارين الإقليميين ومديري المدارس والمعلمين) والسلطات السياسية الإقليمية (رؤساء المجالس الإقليمية ورؤساء البلديات وممثلي المقاطعات) والأباء والطلاب ومنظمات المجتمع المدنى الإضافية النشطة في مجال التعليم في نفس المناطق الإحدى عشرة 21.

حددت هذه الدراسة التي قام بها المجتمع المدني أن أكثر العوائق التي يذكرها الطلاب للالتحاق بالمدارس و/أو إكمال دورة التعليم الإلزامي الكاملة لمدة عشر سنوات هي: (1) الافتقار إلى الوسائل المالية على مستوى الأسرة (بالنسبة للكتب المدرسية والزي الرسمي والنقل والرسوم المدرسية – بما في ذلك الرسوم "المخفية")؛ (2) تصورات الآباء والطلاب عن البنية التحتية غير الكافية في المدارس (اكتظاظ الصفوف الدراسية، وعدم وجود الكتب المدرسية ومرافق التعلم، بما في ذلك دورات المياه)، و؛ (3) قلة الوعي والفهم حول التعليم الإلزامي بين الشرائح الخمسين الأشد فقرا في المجتمعات المحلية. ومن العوائق الأخرى التي كانت تثير قلقاً شديداً هي المعتقدات الاجتماعية – الثقافية، بما في ذلك الممارسات السائدة المتعلقة بالدين الإسلامي (المدارس القرآنية والزواج القسري والزواج المبكر)؛ ظاهرة الفتيات التي يتم توجيههن نحو التوظيف "خادمات" وحمل المراهقات. وقد حدد البحث أيضا أنه في حين أن الأطر التشريعية ذات الصلة موجودة، فإن التزام الحكومة والاستثمار والإرادة لتنفيذها محدود وبطيء.

وكنتيجة للتعلم من نتائج البحث، فقد طور التحالف استراتيجية مناصرة لتشجيع توعية الأباء والأمهات ودعمهم لفهم القانون وأهميته. وكما طور التحالف استراتيجيات للضغط على السلطات المعنية لوضع خطط وبرامج عمل لخلق ظروف المواتية للأباء للالتزام بالتعليم الإلزامي.

المجتمع المدنى يدعو لتسيير الأمور لتنظيم التعليم الخاص في غانا

تأسس التحالف الوطني للتعليم في غانا (GNECC) في عام 1999 بهدف تعزيز وتسهيل العمليات التي تضمن المساواة في الوصول إلى التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال الغانيين. ويضم التحالف 36 عضوًا كاملا، ويمتد نطاق شبكة التحالف إلى ما يقرب من 200 من منظمات المجتمع المدني والمجموعات المهنية والمؤسسات التعليمية/البحثية وغيرهم من الممارسين المهتمين بتعزيز جودة التعليم الأساسي للجميع. وقد حصل الائتلاف على إعانات دورية من صندوق التعليم للمجتمع المدني منذ عام 2009.

الخلفية السياقية: حققت غانا تقدما ملحوظا فيما يتعلق للوصول إلى التعليم، ولا سيما على المستوى الأساسي، حيث ارتفع معدل الالتحاق الصافي (NER) في المستوى الابتدائي من 78 في المائة في عام 2011 إلى 90 في المائة بحلول عام 2016. وفي مستوى المدارس الثانوية، فقد ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي (GER) من 80 في المائة إلى 88 في المائة في الفترة نفسها. وتشير الدلائل أيضا إلى زيادة في الوصول إلى التعليم على جميع المستويات المساويات في المناطق المحرومة، كما تحسنت المساواة بين النوع الاجتماعي بشكل كبير على جميع المستويات بين عامي 2011 و 2016. ويمكن أن يعزى ذلك إلى بعض التدابير والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسات التي تم إدخالها لتحسين الوصول إلى التعليم بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية، ومنحة الرؤوس، والزي المدرسي المجاني، والمنح الدراسية للفتيات في المناطق المحرومة وغيرها من التدخلات المماثلة.

_

¹² أجريت الدراسة في المناطق التالية: أبنغورو، أبوسو، بوندوكو، بواكي، دالوا، غاغنوا، كوروغو، مان، أوديني، سان بيدرو، وياموسوكرو.

وفي نفس الوقت، انتشرت المدارس الابتدائية الخاصة بنسبة 45.7 في المائة بين عامي 2009 و2014 (تقرير أداء قطاع التعليم، 2014). في حين لوحظ في عام 2015 أن المدارس الخاصة تشكل 29 في المائة من مدارس التعليم الأساسي في البلاد، وقد ارتفع هذا الرقم إلى 30 في المائة بحلول عام 2017 (وزارة التعليم في غانا، تحليل قطاع التعليم، 2018). وبموجب الأحكام الواردة في دستور جمهورية غانا لعام 1992، أصبحت الحاجة إلى تعزيز السياسة الوطنية بشأن تنظيم عمليات المدارس الخاصة في مرحلة ما قبل المرحلة الثالثة من التعليم أمراً بالغ الأهمية لضمان تحقيق الحد الأدنى من المعابير لتوصيل التعليم قد تم تحقيقها والحفاظ عليها. وقد اعترف بذلك وزير التعليم في اجتماع المراجعة السنوية لقطاع التعليم الوطني في عام 2016، حيث تم إعطاء توجيه لتنقيح مشروع اللائحة التنظيمية الحالية للتعليم لعام 2000 للمدارس الخاصة.

التركيز على الأبحاث: ساهم التحالف الوطني للتعليم في غانا (GNECC) في هذه العملية من خلال إجراء مراجعة نقدية للأطر القانونية والسياسات التي تحكم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، وذلك من أجل تقديم توصيات من منظور المجتمع المدني إلى الحكومة لتحسين معايير الجودة ومساءلة مزودي التعليم الخاص، المبلغ عنها لأفضل الممارسات الدولية. وكان الهدف هو إثراء وتشكيل التحديث ووضع الصيغة النهائية لمشروع إطار تنظيم توفير التعليم في كل من القطاع العام والخاص، مع بذل جهود محددة من أجل: (1) تقييم ما إذا كانت اللوائح تمتثل للاتفاقيات والمعايير الدولية؛ (2) تقييم حالة تنفيذ الإطار القانوني لمشاركة القطاع الخاص في التعليم ؛ (3) وضع توصيات بشأن السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين المعايير في قطاع التعليم.

عملية البحث: هذه الدراسة الممولة بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني تم تكليفها من جهة خارجية، مع المراقبة ومعايير الجودة التي نفذها التحالف الوطني للتعليم في غانا مع الرابطة الوطنية للمعلمين في غانا (GNAT)، والرابطة الوطنية لمعلمي الدراسات العليا (NAGRAT) وشبكة العدالة الضريبية (TJN)، منظمة الحق في اللعب واتحاد المعلمين والعاملين في مجال التعليم. وأجريت دراسة تصميم الطرائق المختلطة هذه (التي تضمنت مقابلات معمقة مع مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالإضافة إلى تحليل ثانوي للبيانات) واستكملت خلال فترة خمسة أشهر من أغسطس(آب) – ديسمبر (كانون أول) 2017. وتم استعراض المسودة الأولى للتقرير من قبل أمانة التحالف الوطني للتعليم في غانا (GNECC) قبل مشاركة المسودة الثانية من أجل مراجعتها من قبل المشاركين في ورشة عمل التحقق من الصحة، والتي أجريت مع أعضاء التحالف وأصحاب المصلحة المجتمع المدني الأوسع الذين ليسوا أعضاء في ائتلاف التحالف الوطني للتعليم في غانا (GNECC) وقد المجتمع المدني وقد الإنسان). وقد والشركاء الأخرين في الحملة ضد الخصخصة، قبل الانتهاء من التقرير في ديسمبر (كانون أول) 2017.

من بين نتائجها وتوصياتها، فقد خلصت الدراسة إلى أنه: يجب صياغة مشروع قانون والموافقة عليه وإشراك المجتمع المدني بشكل جاد في الصياغة حيث لا يوجد سجل لمشاورات كافية لأصحاب المصلحة قبل إصدار مشروع القانون. وكما أشير في الدراسة إلى ضرورة قيام كيان مستقل قانونياً بولاية من وزارة التعليم على وجه الاستعجال، يضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع مشروع قانون تنظيم، كأداة تشريعية توجيهية لإنشاء وإدارة والإشراف على جميع المدارس العامة والخاصة في مستوى ما قبل التعليم الثانوي.

استخدام البحث من أجل المناصرة: تستخدم نتائج البحث لإثراء مدخلات المجتمع المدني خلال التشاور حول لوائح المدارس الخاصة المنقحة والحملات ضد الخصخصة. كما يُستخدم التقرير لإشراك وزارة التعليم ومدارس التعليم التعليم العامة الذين يقوموا بتنقيح اللوائح الحالية للمدارس الخاصة. وقد تم إطلاع مجموعة العمل المعنية بالقطاع (LEG) ومجموعة شركاء التنمية على البحث وتحديثه بشأن التقدم المحرز. ونتيجة لذلك، التزمت وزارة التعليم بتنظيم مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن اللائحة الجديدة. ونظراً لعدم كفاية المعلومات المتعلقة بعمليات المدارس الخاصة، فإن هذا التقرير البحثي سيكون مادة مرجعية مفيدة خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة والتي لم تحدث بعد. وتعترف وزارة التعليم بمناصرة التحالف الوطني للتعليم في غانا (GNECC) لمشاركة القطاع الخاص إلى حد أنه تم تعريفها كوكالة تعاونية لدعم الوزارة لتوحيد معايير اعتماد المدارس الخاصة لتسهيل مراقية عملياتها.

الاستجابة والتأثير الناشئ: نُقلت المراقبة لعمليات المدارس الخاصة من وحدة التعليم الخاص (التي كانت تفتقر إلى الموارد) في خدمة التعليم الغانية إلى دائرة التعليم في غانا إلى مجلس المفتشية الوطنية (التي كانت تتمتع بموارد أفضل نسبياً). يمثل هذا الإجراء من جانب الحكومة التزامًا أقوى لرصد أنشطة مقدمي خدمات التعليم الخاص وجعلهم أكثر عرضة للمساءلة.

الدروس المستفادة:

- يتمثل التحدي الرئيسي الذي واجهه البحث في جمع المعلومات الكافية عن مدى امتثال المدارس الخاصة للقواعد التنظيمية لأن اللائحة التي كانت في شكل مسودة لأكثر من عشر سنوات لم يتم إنفاذها بالفعل. وكاتت معظم البيانات المتوفرة ليست شاملة. وهذا يعنى أنه كان يجب إعطاء وقت أكثر مما كان مقصوداً في البداية لإجراء البحوث، مما أثر على تنفيذ أنشطة المناصرة الأخرى التي كانت تعتمد على الانتهاء من التقرير.
- كانت المتابعة المتكررة مع أصحاب المصلحة والشركاء قبل استكمال التقرير هي أمر مهم لمواصلة دعم المشروع. وكان الإطلاع أصحاب المصلحة على النشاط أهمية في الحفاظ على اهتمام المسئولين الحكوميين بشأن تحسين فعالية اللوائح الخاصة بالمدارس الخاصة. وتعتبر المشاركة المستدامة مع واضعى السياسات وأصحاب المصلحة هي أمر مهم لتحقيق النتائج المرجوة.

تم تشكيل تحالف تعليم المجتمع المدنى (CSEC) في ملاوي في يوليو(تموز) 2000. وهو ائتلاف قوي يضم 97 عضواً، وقد تم دعمه من قبل صندوق التعليم للمجتمع المدني منذ عام 2009. وقد تم تنفيذ واستكمال تقييم تمويل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (SNE) والتحديات التي تؤثر على القطاع الفرعي خلال الفترة من أكتوبر (تشرين أول) 2016 إلى فبراير (شباط) 2017.

الخلفية السياقية: ملاوي هي بلد منخفض الدخل وواحدة من أفقر البلدان في العالم (مؤشر التنمية البشرية 2016). ومع ذلك، فقد شهدت البلاد تحسينات في معدلات الالتحاق الإجمالية (GER) للتعليم الابتدائي بين الجنسين22. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتقرير قطاع التعليم لعام 2015، فقد ارتفع معدل التحاق طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (SN) بشكل طفيف (2% في عام 2013 إلى 2.4% في 2015). وكان حوالي 8.8 في المائة (421,318) من إجمالي المسجلين من الأيتام في عام 2015.

صادقت ملاوي على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRT) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD). وتعزز هاتان الاتفاقيتان بعضهما البعض في تعزيز التغييرات اللازمة لضمان أن الأطفال ذوي الإعاقة يضمنون حقوقهم الإنسانية على قدم المساواة، بما في ذلك حقهم الإنساني في التعليم. ولكن، هناك ندرة في المعلومات الموثوقة عن انتشار وأنواع الإعاقة في الأطفال واحتياجات التعلم لهذه المجموعة من السكان في ملاوي. وقد قدر التعداد السكاني والإسكان في ملاوي لعام 2008 أن معدل انتشار الإعاقة الإجمالي هو 2.4 في المائة بين الأطفال و3.8 في المائة بين عامة السكان. ولكن، كانت موثوقية هذا المسح محدودة²³ وكانت هناك حاجة ماسة للبيانات لتخطيط توفير التعليم المناسب والميسور (وغير ذلك من الخدمات) والمناصرة القائمة على الأدلة للأطفال من ذوي الإعاقة.

التركيز على البحوث: في حين تم تطوير سياسة التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة في عام 2007 كانت هناك جهود متعمدة محدودة لجعل بيئة التعليم شاملة بالإضافة إلى زيادة التحاق الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة. وبالنسبة للعام المالية 2017/2016، خُصصت ميزانية التعليم بنسبة 17.4 في المائة من الميزانية الوطنية بينما خُصص للقطاع الفرعي لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة نسبة 2.55 في المائة. وفي هذا السياق، ركز تحالف تعليم المجتمع المدني (CSEC) على المساهمة في زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي للطلاب من ذوي

²² نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) 2015. ²³ تاتارين، ميروسلافا وآخرون "الإعاقة في مرحلة الطفولة في ملاوي: تقييم يعتمد على السكان باستخدام طريقة المعلومات الأساسية." بي ام سي طب الأطفال 17 (2017): 198 بي ام سي. ويب 16 مايو(أيار) 2018.

الاحتياجات الخاصة من خلال التأثير على زيادة بنسبة 0.6% من ميزانية التعليم الوطنية المخصصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بحلول نهاية عام 2018. وكانت إحدى استراتيجيات تحالف تعليم المجتمع المدني لهذه الغاية هي إجراء دراسة تهدف إلى استكشاف طرق تمويل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تماشياً مع الالتزام بأحكام سياسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لعام 2007.

عملية البحث: تم التكليف بالدراسة خارجياً من قبل تحالف تعليم المجتمع المدني بتمويل كامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني، واشتمل على مشاركة منظمات أعضاء تحالف تعليم المجتمع المدني بما في ذلك جمعية عضوية نوي الإعاقة السمعية والبصرية واتحاد معلمين ملاوي واتحاد مالاوي للمكفوفين في توفير والتأكد من صحة البيانات الناتجة ومن النتائج. كان البحث نوعيًا وكميًا ويشتمل على استعراض للمصنفات، بما في ذلك ميزانيات التعليم الوطنية للعام المالية 2015/2014 حتى الآن. وقد استكمل ذلك بالمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومناقشات المجموعات والزيارات الميدانية. تم تطوير أداة بحث كمية واستخدمت لتقييم حالة عناصر تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى المدرسة والتنفيذ لمبادرات تعليمهم داخل المنظومة. وأجريت الدراسة في أربع مقاطعات من مشينجي، كاسونغو، تشير ادزولو ونكهاتاباي وكانت محددة في المستويين الابتدائي والثانوي. وتم اختيار كاسونغو وتشير ادزولو لأن لديهم مؤسسات متخصصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما كانت مشينجي ونكهاتاباي هي المناطق التي يقوم فيها تحالف تعليم المجتمع المدني بتنفيذ بعض التدخلات على تعليم مشينجي ونكهاتابات الخاصة.

استخدام البحث من أجل المناصرة: وكانت النتائج والاستنتاجات الرئيسية للبحث هي:

- (1) الافتقار إلى المدرسين المدربين في المدارس الثانوية، ونقص الأجهزة المساعدة ومواد التدريس والتعلم الملائمة، وعدم كفاية التقييم والفحص لتحديد صعوبات التعلم، والمواقف الضعيفة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من المجتمعات المحلية والمدرسين وغيرهم من الطلاب.
- (2) الطرائق المالية يأتي معظم التمويل المقدم لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الحكومة عبر جمعيات المقاطعات. وهذا التمويل هو أقل بكثير من احتياجات التعليم الجيد لذوي الاحتياجات الخاصة. وقد خصص من الميزانية السنوية للعام المالية 17/2016 ما نسبته 0.06 في المائة لمؤسسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مثل كلية مونتفورت ومراكز الموارد التي أنشأت في بعض المدارس الابتدائية والثانوية، وتم تخصيص 0.38 في المائة لجميع المدارس الابتدائية لشراء مواد التعليم والتعلم. وبالرغم من أنه يتم دعم بعض مشاريع ومؤسسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل شركاء تنمية المجتمع المدني، فقد كان من الصعب تحديدها كميا حيث لا يوجد سجلات دقيقة تحتفظ بها المؤسسات المستفيدة.
- (3) إن الخيار لمعالجة النقص في المعلمين المتخصصين على المدى القصير والبعيد هو تحويل كلية تدريب المعلمين (TTC) إلى كلية متخصصة، وكذلك إعادة تقديم برنامج التعلم عن بعد المفتوح في مونتفورت، حيث ثبت أن البرنامج أكثر كفاءة من حيث التكلفة ومن حيث الوقت.
- (4) وسيستغرق توفير مراكز الموارد في جميع أنحاء البلد بعض الوقت ولكن يمكن تحقيق ذلك من خلال خطة طويلة الأجل مع مخصصات سنوية لهذا الغرض والعمل مع شركاء التنمية الذين يوفرون البنية التحتية للمدارس لإدراج هذه المراكز في حزمة الدعم.
- (5) ينبغي أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورا أكبر في المناصرة وحملات لتغيير المواقف تجاه الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- وباستخدام التقرير البحثي كأساس، فقد وضع التحالف ورقة موقف لإشراك وزارة التعليم وأعضاء البرلمان وأصحاب المصلحة الأخرين بشأن الحاجة إلى زيادة تمويل القطاع الفرعي استجابة للتحديات التي تم تحديدها.
- الاستجابة والتأثير الناشئ: ساهمت نتائج الأبحاث في التأثير على زيادة مخصصات الميزانية لقطاع التعليم بنسبة 13.3 بالمائة أي، من 17.4 بالمائة في عام 2017/2016 إلى 18.7 بالمائة في العام المالية 17.4 بالمائة في

وعلاوة على ذلك، تم استخدام التقرير لتوجيه تطوير استراتيجية التعليم الشامل، وكانت التوصيات المقدمة في الدراسة أساسية في تشكيل الاستراتيجية. وكانت التوصية الرئيسية هي بخصوص تحويل مركز التدريب المهني إلى معهد تدريب للمعلمين لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الذي تمت مناقشته باستفاضة، مع استمرار المناقشات على مستوى الوزارة. وكما تم استخدام التقرير في المنصات القائمة الأخرى (مجموعة التعليم المحلي، مجموعة العمل المواضيعية، منتديات الحوار السياسي الأخرى) من أجل تبادل النتائج الرئيسية للدراسة. وتم استخدام إشراك وسائل الإعلام بخصوص التقرير للوصول إلى المجتمع الأوسع.

الدروس المستفادة: يمثل الحصول على معلومات مالية دقيقة/موثوقة من مراكز تكلفة ذوي الاحتياجات الخاصة تحدياً له تداعيات على الإدارة والمساءلة.

فعل المال والبحوث توفر قوة المعلومات لتوليد الطلب العام من أجل زيادة التمويل المحلى للتعليم في سيراليون

تأسس تحالف التعليم للجميع – سيراليون (EFA-SL) في عام 1999، وبحلول نهاية عام 2017 أصبح ائتلافا وطنيا قويا يتألف من 56 عضوا من منظمات المجتمع المدني والتجمعات المهنية ومؤسسات البحوث التعليمية وغير ذلك من الجهات الفاعلة في مجموعات الضغط في سيراليون لتنفيذ التعليم الجيد والشامل للجميع. وقد منح التحالف الدعم من صندوق التعليم للمجتمع المدني منذ عام 2009.

الخلفية السياقية: انقطع التعليم بسبب الحرب الأهلية المدمرة التي دامت عقداً من الزمان (1991–2002) ثم تحملت البلاد عبناً ثقيلاً بسبب آثار تفشي الإيبولا في عامي 2013—2014، وكان نظام التعليم في سير اليون يتجه للانتعاش ببطء. وكانت السنوات التسع الأولى من التعليم مجانية وإلزامية لمدة ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الثانوي، لكن هذا القانون يواجه تحديات متعددة الأوجه لإنفاذه بسبب النقص في المرافق نتيجة للحرب. وتستمر سير اليون في المعاناة من المهام الصعبة المتمثلة في إعادة بناء المدارس وتدريب المعلمين وتعليم الأطفال الذين لم يدخلوا قط إلى فصل دراسي.

وقبل أزمة فيروس إيبولا، كان 50% من الأطفال في سن التعليم هم خارج المدرسة (21% منهم في سن المدارس الابتدائية (6–11 سنة)، و29% منهم في سن الدراسة الثانوية (12–17 سنة) 24 . وتشمل العوامل التي تؤثر على الأطفال خارج المدرسة المستويات العالية من الفقر (تحتل سيراليون المرتبة 181 من أصل 188 في دليل التنمية البشرية)، مما يجبر الأطفال على البقاء أو ترك المدرسة لتكملة دخل الأسرة، ولا سيما في الأسر التي فقد فيها الأطفال آباؤهم أثناء الحرب الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن التعليم الإلزامي تم جعله مجاني، فإن التكاليف المرتبطة بالمواد المدرسية والزي المدرسي والتكاليف غير المباشرة الأخرى مثل المساهمات في برامج التغذية المدرسية تجعل الأطفال يبقون خارج المدرسة. ومع نقص المدرسين المدربين (40 في المائة من مدرسي المدارس الابتدائية غير مدربين)، والنقص الحاد في الكتب المدرسية، والفصول الدراسية المكتظة، وضعف البنية التحتية للمدارس وبيئات التعليم، فإن العديد من العائلات لا تقدر على التكاليف عندما يتم والزواج المبكر والإجباري والإعاقات والتشرد والمشاركة كجندي طفل وحمل المراهقات هي عوامل أخرى تقيم والزواج المبكر والإجباري والإعاقات والتشرد والمشاركة كجندي طفل وحمل المراهقات هي عوامل أخرى تقيي الأطفال خارج المدرسة، وكذلك تحرم الفتيات الحوامل بشكل واضح من دخول المدارس العادية ومن تقديم الامتحانات العامة 25. ومما يضاعف هذه التحديات القائمة، فقد أدى تقشى فيروس إيبولا إلى تعطل المدارس لمدة

20Leone.pdf/20NEP_Sierra/https://www.epdc.org/sites/default/files/documents/EPDC

https://reliefweb.int/report/sierra-leone/regional-court-judge-sierra-leone-schools-ban-pregnant-girls

²⁴ مركز سياسات التعليم والبيانات (2014). تم الاسترداد من الموقع التالي:

²⁵ وكان الحظر هو سياسة حكومية رسمية في أبريل(نيسان) 2015، قبل فترة وجيزة من إعادة فتح المدارس عقب أزمة وباء إيبولا. وبحلول مايو (أيار) 2018 ظل الحظر ساري المفعول، وتواجه سيراليون النقاضي من خلال محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). للحصول على المعلومات انظر على سبيل المثال الموقع الإلكتروني التالي:

10 أشهر ولم يعد العديد من الطلاب مرة أخرى 26 . وبالنسبة للفتيات، أدى إغلاق المدارس لمدة 10 أشهر إلى زيادة تعرضهن للاعتداء الجنسي وكذلك الحاجة إلى "بيع الجنس" كآلية للبقاء، وشهدت سير اليون ارتفاعًا حادًا في معدلات الحمل المرتفعة جدًا بالفعل 27 .

مع تخصيص 11% فقط من الميزانية الوطنية – لقطاع التعليم، وأن قطاع التعليم شهد معدل 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و²⁸2016، فإن الاستثمار في التعليم وسرعة الانتعاش غير كاف للعديد من الأطفال الذين يفقدون التعليم.

التركيز على البحوث: كانت مرحلة انطلاق تحالف التعليم للجميع – سيراليون (EFA-SL) في البحث هو الإدراك بأن التعليم ليس قصير الأجل أو فوري أو مكسب سريع، خاصةً في مواجهة التحديات السياقية التي يواجهها نظام التعليم في سيراليون. إنه استثمار طويل الأجل يتطلب تمويلاً يمكن التنبؤ به، وهذا تحدي رئيسي في سيراليون حيث تقوم الحكومة بأغلبية ساحقة باتخاذ قرارات استثمارية قصيرة ومتوسطة الأجل مدفوعة بخطط الإنفاق متوسطة الأجل (مدعومة من صندوق النقد الدولي) والمطالب السياسية للدورات الانتخابية. ويؤيد الائتلاف أن مثل هذه التحديات التعليمية الهائلة التي تواجهها البلاد تحتاج إلى حلول نظامية وتمويل مستدام وهي سمات يتم تحديدها عن كثب من خلال الضرائب. ولذلك شرع التحالف في التحقيق في إمكانية فرض الضرائب على إيرادات مستدامة لتحسين الإنفاق العام على التعليم في سيراليون.

عملية البحث: كلف تحالف التعليم للجميع – سيراليون (EFA-SL) بهذه الدراسة الممولة بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني بالشراكة مع المنظمات الأعضاء في التحالف والشركاء الذين لديهم المعرفة والقدرات الموضوعية ذات الصلة (فيت دي بو سيراليون، مؤسسة المعرفة من أجل تمكين المجتمعات المحلية الموضوعية ذات الصلة (فيت دي بو سيراليون، مؤسسة المعرفة من أجل تمكين المجتمعات المحلية لجمع البيانات ودعم معالجة البيانات وتحليلها، وكذلك مراجعة وإدخال تقرير البحث. شركاء إضافيين للإتلاف مدعومين بتدقيق جودة البحث (منظمة أكشن إيد – سيراليون، منظمة اليونيسيف، وشبكة مناصرة الميزانية، وشبكة مناصرة ميزانية المنطقة الغربية). واستخدمت الدراسة، التي بدأت في نوفمبر (تشرين ثاني) 2017 واختتمت في فبراير (شباط) 2018، تصميم طرائق مختلطة. وقد استجوبت البيانات الثانوية المستمدة من حكومة سيراليون، مثل خطة قطاع التعليم، وتقرير التعداد، وتقديرات الميزانية، لإنشاء روابط بين الضرائب والاستثمار في التعليم. وتم جمع المعلومات النوعية حول قضايا محددة تتعلق بالتحديات في إدارة المالية والتنمية الاقتصادية في التعليم. وتم جمع المعلومات النوعية حول قضايا محددة تتعلق بالتحديات في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية وكبار المسئولين في دوائر الرصد والبحوث والتخطيط والضرائب المحلية للهيئة الوطنية للإيرادات. ويدخل في التحليل الإيرادات المقدرة الضائعة نتيجة للممارسات الضريبية الضارة وضعف الأطر التنظيمية للسياسات العالمية والمحلية.

استخدام البحث من أجل المناصرة: بما أن البحث كان معقدًا من الناحية التقنية، ولم تكن هناك مشاركة مجتمعية مباشرة في عمليات البحث، فقد ترجم الائتلاف النتائج إلى أشكال يسهل الوصول إليها للتفاعل مع عضويته وجمهوره الكامل، كأن يكون ذلك من خلال المناقشات الإذاعية والهاتفية – في البرامج التليفزيونية، ومن خلال تدريب منظمات المجتمع المدني للتحالف وأعضاء الشبكات في مجال تمويل التعليم والضرائب، الذين ينقلوا النقاشات فيما بعد إلى دوائرهم الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، ومع الاعتراف بأن الضرائب وديناميكيات السلطة

_

 $^{^{26}}$ بيوفرت، ك.، تقرير دراسة حالة: منظمة إنقاذ الطفولة في سيراليون (2017). شبكة التعليم في الأزمات والصراعات. 1. تم الاسترجاع من الموقع الإلكتروني التالي: <a hrackets://scholarworks.umass.edu/cie eccn/1

²⁷ ديني، ال.، جور دون، آر.، كامارا، أ., وليبي، البحث في سُبل العيش والخدمات المتضررة من النزاعات: غيروا السياق وليس الفتيات: تحسين الجهود الرامية إلى خفض حمل المراهقات في سيراليون، التقرير 11، اتحاد البحث عن سبل العيش الأمن، مكتب التنمية البشرية في لندن. تم الاسترجاع من الموقع الإلكتروني التالي: https://securelivelihoods.org/wp-

content/uploads/RR11 Change-the-context-not-the-girls Improving-efforts-to-reduce-teenage-pregnancy-in-Sierra-Leone.pdf

²⁸ المصدر: /https://www.theglobaleconomy.com/Sierra-Leone/Education spending/

المرتبطة المعقدة هي مناقشة حساسة في سير اليون، وقد شارك التحالف وجها لوجه مع مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك وزارة التربية والهيئة الوطنية للإيرادات بوزارة المالية ورؤساء المجالس المحلية للمدارس وتمت دعوة البعض منهم كميسرين للنقاش وأعضاء فريق النقاش في الإذاعة حول مواضيع محددة تتعلق بالضرائب والتعليم. وساعدت هذه الاستراتيجية على خلق بيئة مواتية لإجراء نقاش عام ورفع مستوى الوعي حول مصادر الإيرادات والفجوات في تمويل التعليم في البلاد. وفي الوقت نفسه، استفاد الائتلاف من فرصة الحملة الانتخابية الرئاسية السائدة آنذاك من خلال تقديم نتائج الدراسة وإثارة قضية الإيرادات المتأتية للتعليم من خلال فرض الضرائب على حزب المعارضة في ذلك الوقت _ حزب الشعب السير اليوني (SLPP).

الاستجابة والتأثير الناشئ: جذبت المناقشات العامة، لا سيما تلك التي استضافتها الإذاعة، انتباه السلطات خاصة مع تنامي اهتمام وسائل الإعلام ومشاركة الجمهور. وقد تم لاحقا انتخاب حزب الشعب السير اليوني لتولي السلطة في أبريل(نيسان) 2018، وتتبع التحالف أدلة على أن توليد الدخل هو "الشعار" الرئيسي للحزب لتحقيق وعد حملة الحزب الحاكم الحالي للتعليم الابتدائي والثانوي المتوسط والعالي المجاني. وقد صدر الأمر التنفيذي الأول من الرئيس الجديد عند توليه السلطة وأعلن نظامًا واحدا لحسابات الخزانة (STA) لتسهيل وتدعيم توليد محسن للإيرادات الوطنية (الأمر التنفيذي رقم 9:1 أبريل(نيسان) 2018). وعلاوة على ذلك، تعهد الرئيس جوليوس مادا بيو في خطاب الرئيس في البرلمان في 10 مايو (أيار) 2018 بزيادة وتخصيص 20% من مخصصات الميزانية الوطنية للتعليم.

الدروس المستفادة: حدد التحالف ما يلي:

- لم يجرى البحث في الوقت المناسب فقط، فقد قدم معلومات حديثة في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية، ولكنه يرتكز أيضاً على أساس واقعي، وقدم حلولاً عملية ومجدية وفعالة من حيث التكلفة لتحدي هائل على مستوى وطنى.
- جهود المناصرة المكثفة، لا سيما من خلال الهياكل المجتمعية واستخدام وسائط الإعلام (الإذاعة والتلفزيون) في فترات الذروة لم تجذب اهتمام صانعي السياسات والأحزاب السياسية فحسب بل زادت أيضا من مطالب المواطنين والمشاركة في المناقشات السياسية والتعليمية.
- من أجل أن تكون الدراسة ذات مصداقية وأن تكون مملوكة لأصحاب المصلحة، كان على التحالف أن يضمن إشراك واسع للأعضاء في تخطيط الأبحاث، وتنفيذ ونقد عمليات البحث.

الاستفادة من الشر اكات لاشر اك صناع السياسات بشكل فعال في إنده نيسيا

تم تأسيس ائتلاف إندونيسيا الجديد رسميا في عام 2010، وهو نفس العام الذي حصل فيه الائتلاف على دعم إعانة من صندوق التعليم للمجتمع المدني لأول مرة 29. وباعتباره تحالف يضم 40 منظمة عضو، فإن تحالف إندونيسيا الجديدة يركز جهوده على التأثير في سياسة تخصيص ميزانية التعليم الوطنية، فضلاً عن الضغط على المحكمة الدستورية لضمان التعليم الإلزامي لمدة 12 عامًا. ويشجع تحالف إندونيسيا الجديدة أيضاً توافر المدارس القريبة من المجتمعات المهمشة التي تعيش في المناطق النائية، وإنشاء البنية التحتية الكافية والوصول المنصف إلى التعليم غير الرسمي.

الخلفية السياقية: في عام 2016، خصصت إندونيسيا 20 في المائة من إجمالي الميزانية الوطنية للتعليم. ومع ذلك، فإن الرقم 20 في المائة هو أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 75 في المائة من نسبة الـ 20 في المائة مخصصة للمرتبات والتكاليف المتكررة، مع تخصيص النسبة المتبقية (المحدودة) 25 في المائة من نسبة ألـ 20 في المائة لتحسين جودة التعليم من خلال تدريب المعلمين، وبناء البنية التحتية للمدارس، والمساعدة للمدارس مثل المساعدة من خلال دعم عمليات المدرسة (تسمى بانتوان أبوريشينال سيسوا (BOS)) والمنح الدراسية للطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، ينص قانون الدستور الوطني لعام 1945 على أن الدولة ملزمة بضمان حصول كل مواطن على التعليم، ولكنها لا تحدد مستوى التعليم التعليم

²⁹ على الرغم من أن إندونيسيا ليست دولة شريكة في الشراكة العالمية للتعليم (GPE)، إلا أنها مؤهلة للحصول على دعم صندوق التعليم للمجتمع المدني وفقًا لقائمة البلدان المعتمدة في مقترح الصندوق للأعوام 2016-2018.

المضمون. ولكن القانون رقم 20 لعام 2003 الذي يتعلق بنظام التعليم الوطني يضمن للمواطنين تسع سنوات من التعليم الإلزامي أو ما يعادلها من التعليم غير الرسمي.

وتتشكل دورة السنوات التسع حسب مخصصات الميزانية، حيث تركز السياسات التعليمية الحالية والميزانية بشكل أكبر على التعليم النظامي في المدارس الابتدائية والثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمحكمة الدستورية أن تأذن ولكن ليس أن تفوض الحكومة (المركزية والمحلية) بتنفيذ التعليم الإلزامي لمدة 12 عامًا، لأن المحكمة تأخذ في الاعتبار القدرة المالية للحكومة. وقد سعى أعضاء تحالف إندونيسيا الجديدة إلى تقديم أدلة كافية للضغط على المحكمة الدستورية لإصدار قانون التعليم الإلزامي لمدة 12 عامًا في قانون نظام التعليم الوطني بحيث يتم إجراء تغييرات هيكلية، وحيث مطلوب من الحكومة المحلية والمركزية قانونيا أن تقوم بتنفيذ دورة تعليم من 21عام بالتوافق مع التزامات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4).

التركيز على البحوث: من أجل إثراء جدول أعمال المناصرة هذا، قام التحالف بمراجعة تخصيص ميزانية تعليمية لـ20 مقاطعة³⁰ بهدف فحص ملائمة حصة وحجم الميزانية لاحتياجات تعليمية محددة، مثل مخصصات البنية التحتية للمدارس وتدريب المعلمين والتنمية والمرتبات والتعليم غير النظامي ومقارنة المخصصات في كل من المدارس العامة والخاصة. واستكمل البحث الذي أجري على مدى ستة أشهر من مايو(أيار) إلى أكتوبر (تشرين الأول) 2016 والممول بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني، وذلك باستعراض السياسة الوطنية والأطر التشريعية ذات الصلة بالتعليم الإلزامي.

العملية البحثية: اعتمد التحالف نهج مركزي وأفقي تشاركي للأبحاث، وشارك فيه أعضاء من منظمات المجتمع المدني الأعضاء في التحالف (CSOs) والأوساط الأكاديمية، بالإضافة إلى تمثيل للحكومة وخاصة وزارة التربية والتعليم (MOE) والهيئات الإقليمية للتخطيط تنمية (تسمى بادان بيرينكانا فيمبانغونان دايرا (BAPPEDA)). وتعاونت منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في تصميم البحوث وعمليات تحليل البيانات، في حين ساهمت وزارة البيئة وبادان بيرينكانا فيمبانغونان دايرا (BAPPEDA) في عمليات جمع البيانات لي بيانات الميزانية. وبعد تحليل البيانات، سهّل التحالف مناقشات مجموعات التركيز (FGDs) مع أصحاب المصلحة في التعليم (وزارة التعليم المحلية والمركزية والمدارس والمعلمين والمنظمات غير الحكومية (NGOs) الأخرى العاملة في هذا القطاع) وذلك للتحقق من المعلومات وتأكيد النتائج.

استخدام البحث من أجل المناصرة: وجهت نتائج البحث لتطوير خلاصة السياسة التي تم مشاركتها مع لجان التعليم البرلمانية والمجلس التنفيذي الوطني للحكومة ووزارة التعليم ووزارة الشؤون الدينية وجميع أعضاء الائتلاف على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي المستويات الشعبية وغيرها من الجهات المدافعة عن حقوق المنظمات غير الحكومية التعليمية ووسائل الإعلام من خلال سلسلة من التدخلات المباشرة والمنتديات العامة. وشملت أنشطة التوعية العامة مؤتمراً صحفياً بعد أن انخرط التحالف مع محرر وسائل الإعلام بشكل مباشر لتأمين الاهتمام والمزيد من التواصل حول النتائج الرئيسية وآثارها من خلال برنامج حواري إذاعي ووسائط الإعلام الشبكية المطبوعة والاجتماعية.

الاستجابة والتأثير الناشئ: كان الانخراط مع لجنتين برلمانيتين (اللجنة 10 حول التعليم واللجنة 8 حول التربية الإسلامية)، وكذلك مع البرلمانيين على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات مثمراً بشكل خاص: وتسببت نتائج البحث في إثارة القلق بين البرلمانيين – الذين زعموا أنهم لم يدركوا سابقاً مدى التحديات المتعددة، لا سيما حول الدعم التنظيمي على المستوى المحلي ومخصصات الميزانية لدعم الالتزامات الوطنية بضمان التعليم الإلزامي لمدة 12 عاما. وفي وقت لاحق وخلال جلسات الاستماع البرلمانية في عام 2017 التي كان وزراء التعليم حاضرين فيها، طرح أعضاء البرلمان أسئلة حاسمة أكدت تحليلات تحالف إندونيسيا الجديدة بأن المستوى

_

³⁰ كانت المقاطعات العشرين هي: آتشيه بيسار، كوتا بيكالونجان، كوتا باندا آتشيه، جونونغ كيدول، سير دانج بيداجاي، بوجونيجورو، بنجكاليس، كوتا مالانج، كوتا باليمبانج، ممباوا، باندونغ، ماروس، سوكابومي، جيمبرانا، كوتا سوكابومي، لومبوك تيمور، سيلاكاب، كوبانغ، كيبومن، كوتا باري باري.

الوطني لا يملك سلطة تفويض الحكومة المحلية بتنفيذ سياسة التعليم الإلزامي الوطنية لمدة 12 سنة. ونتيجة لذلك، اكتسب تحالف إندونيسيا الجديدة قوة دفع في إضفاء الشرعية على مناصرتها التي تستهدف الحكومات على مستوى المقاطعات والمناطق.

علاوة على ذلك، ساهمت الأبحاث والدراسات الجديدة التي قام بها تحالف إندونيسيا الجديدة في التأثير على مكاسب لسياسات يمكن أن تتيح لعدد أكبر من الطلاب من إكمال تعليمهم لمدة 12 عامًا: وقعت وزارة التعليم والثقافة اللائحة 17 لعام 2017 التي تفرض على الأقل حصة بنسبة 20% لالتحاق المجموعات المهمشة والضعيفة بالمدارس. وقد بدأت بعض الجماعات بالفعل (وبعض الأقسام الفرعية في مقاطعات إندونيسيا) في تنفيذ هذه الحصة (جاكرتا، وبانتن، وجاوة الوسطى، وسولاويسي الجنوبية). وذهبت مقاطعة جنوب سولاويزي إلى أبعد من ذلك لضمان تنفيذ تعليم إلزامي لمدة 12 عام من خلال إصدار اللائحة الإقليمية رقم 2 لعام 2017.

الدروس المستفادة: لاحظ التحالف العناصر التالية كعوامل مهمة للنجاح:

- ساعدت عملية الشراكة، إلى جانب البناء على العلاقات القائمة مع النخبة السياسية على تحسين قبول البحث. وتمكن التحالف من الوصول إلى صناع السياسة بمرور الوقت؛ أولا، من خلال البروتوكولات الإدارية الرسمية ثم بناء علاقة مباشرة مع صانعي القرار المستهدفين.
- تحتاج المناصرة القائمة على الدليل أن تنظهر مدى تأثير سياسة الحكومة ليس فقط على أولوية التعليم المحددة (مثل الوصول والشمول)، ولكن أيضًا على تنمية البلاد بشكل أوسع.
- ولا بد من عرض نتائج البحث وتوصيلها بأشكال متعددة، مصممة لكل جمهور، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعلومات الخاصة بصناع القرار (المحتوى والشكل).

ماذا بخصوص قانون مغنا كارتا الخاص بمعلمي المدارس العامة بعد 50 عام (1966–2016) من تنفيذه في الفلبين؟

تأسست شبكة المجتمع المدني لإصلاح التعليم (E-Net) في الفلبين في عام 2000 وكان التحالف يضم 88 من أعضاء المجتمع المدني لإصلاح التعليم (E-Net) هي أعضاء المجتمع المدني بحلول نهاية عام 2017. وكانت شبكة المجتمع المدني، والذي بدأ في مارس(آذار) 2016. أحد المستغيدين "الأصغر سنا" من دعم إعانة صندوق التعليم للمجتمع المدني، والذي بدأ في مارس(آذار) 2016. وبدأ هذا الاستعراض الشامل المكثف في يوليو(تموز) 2016 وتم الانتهاء منه في أكتوبر (تشرين أول) 2017.

الخلفية السياقية: ما يقرب من عشرة في المائة من 39 مليون فلبيني تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 24 عام هم أطفال وشباب خارج المدرسة (OSCY). يعتبر تمويل التعليم عاملاً حاسماً في الإنفاق الحكومي على التعليم حيث بلغ متوسطه 2.5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي، أي أقل بكثير من المتوسط الإقليمي لشرق آسيا البالغ 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط منطقة جنوب آسيا البالغ 3.8 في المائة. وفي هذا السياق، وضع تحالف شبكة المجتمع المدني لإصلاح التعليم (E-Net) تركيزًا استراتيجيًا على المناصرة لزيادة التمويل المحلي للتعليم من أجل تحسين جودة التعليم والتعلم والمساهمة بشكل كبير في جذب واستبقاء المعلمين المؤهلين والأطفال والشباب (مرة أخرى) في نظام التعليم العام.

التركيز على البحوث: على مدار العقد الماضي، واجهت الفلبين على نحو متزايد أزمة توظيف معلمين مؤهلين والاحتفاظ بهم بسبب ارتفاع نسبة المعلمين إلى التلاميذ (1: 45 في العام الدراسي 2017/2016 في المستوى

³¹ الدراسة الاستقصائية السنوية لمعدلات الفقر الوطنية (APIS) لعام 2016. في هذا التقرير، تشير منظمة أوسكي (OSCY) إلى أفراد الأسرة الذين تتراوح أعمار هم بين 15 و24 الأسرة الذين تتراوح أعمار هم بين 15 و24 عام ممن لا يلتحقون بالمدارس الرسمية؛ أفراد الأسرة الذين تتراوح أعمار هم بين 15 و24 عام هم حاليًا خارج المدرسة ولا يعملون بأجر، ولم ينهوا الدراسة الجامعية أو دورة ما بعد المرحلة الثانوية ما يعد المرحصاء وبنك بيانات البنك الدولي على الإنترنت.

الابتدائي) والرواتب الضئيلة والعمل غير المرضي والدعم القليل للمعلم والتطور الوظيفي 33 . لذا قام التحالف بإجراء مراجعة لمدى تطبيق أحكام القانون الخاص بالمعلمين - RA 4670 المعروف وطنياً باسم "ماغنا كارتا لمعلمي المدارس العامة" منذ أن تم تشريعه قبل نصف قرن في 18 يونيو (حزيران) 1966.

وكان الأساس المنطقي لهذه العملية التقييمية ذو شقين: أولاً، الحصول على فهم أفضل لحالة ظروف التعليم في مقابل أحكام قانون الماغنا كارتا؛ وثانياً، استغلال فرصة المراجعة لضمان فهم واضح لدى أعضاء هيئة التدريس لحقوقهم ومسؤولياتهم التي يحددها قانون الماغنا كارتا.

عملية البحث: أجرى تحالف شبكة المجتمع المدني لإصلاح التعليم (E-Net) المراجعة بالتشاور مع منظمات المعلمين الأعضاء في التحالف وأعضائها 34 . وعُقدت مشاورات ومجموعات مناقشة مركزة (شارك فيها معلمين من منطقة العاصمة الوطنية (NCR) ووسط لوزون (CL) وأعضاء المجلس الوطني في المنظمات المشاركة) في الفترة من يوليو(تموز) – نوفمبر (تشرين ثاني) 2016، وبعد ذلك قام التحالف بتحليل البيانات وأكمل التحقق من صحة النتائج مع الأعضاء (مذكورة في الحاشية E43) بحلول أكتوبر (E-Net4) وتم تمويل جميع عمليات المراجعة بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني.

استخدام البحث من أجل المناصرة: خلصت المراجعة إلى أن العديد من الأحكام التشريعية الستة والثلاثين (36) التي وضعها قانون ماغنا كارتا والتي تهدف إلى حماية الحقوق والمزايا المهنية للمدرسين ظلت غير منفذة أو غير صحيحة أو لم تنفذ كما ينبغي بعد خمسين سنة، وأن أغلبية أحكام هذا القانون كانت أحكام ثابتة أو غير كافية على مدار السنوات 1966–2016.

وحددت كذلك أن جميع أحكام قانون ماغنا كارتا التقدمية مثل الإجازة الدراسية المدفوعة الأجر أصبحت موضوعاً لإصدارات تعسفية ومصادرة وتقليص و/أو إلغاء للمكاسب التي تم الحصول عليها سابقا والمتعلقة بحقوق المعلمين في الحرية الأكاديمية والحماية القانونية التي يكفلها قانون ماغنا كارتا والقوانين الأخرى القائمة مثل حقوق المعلمين بموجب قانون التعليم لعام 1982 (باتاس بامبانسا 232) وميثاق الحقوق وفقا لدستور الفلبين.

وساهمت العمليات التي ينطوي عليها إجراء المراجعة في حشد المعلمين للتحقيق في كيفية انتهاك حقوقهم والتعبير عن مخاوفهم من خلال عدد من أوراق المواقف المقدمة إلى المشرعين ووزارة التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، في أكتوبر (تشرين أول) 2017 أعد تحالف شبكة المجتمع المدني لإصلاح التعليم (E-Net) ورقة سياسات مبنية على نتائج المراجعة التي تم تقديمها إلى الحكومة، وحثت وزارة التعليم باعتبارها الوكالة المنفذة الرئيسية للماغنا كارتا (حسب التكليف بموجب القسم 30 من القانون) لمراجعة تنفيذ قانون الماغنا كارتا بالتشاور مع نقابات المعلمين والمنظمات. وتدعو ورقة السياسات العامة أيضا وزارة التعليم إلى إطلاق حملة إعلامية على نطاق البلد بشأن أحكام قانون "ماغنا كارتا".

وقد ساهمت مشاركة المعلمين في هذه العملية في زيادة الطلب من رابطات المعلمين لضمان المساءلة عن تنفيذ المهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما ساهمت في حملة مدعومة على نطاق واسع وأبلغت الرئيس الفلبيني بمحاسبته على وعده الرئاسي بالتعهد بزيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس.

³³ انظر على سبيل المثال مقالة الدولية للتربية (EI) حول تحديات الراتب للمدرسين في الدولة: https://ei- غي سبيل المثال مقالة الدولية للتربية (EI) حول تحديات الراتب للمدرسين في الدولة: ie.org/en/detail/15229/the-philippines-education-union-mobilises-against-low-pay http://bulatlat.com/main/2010/10/09/filipino-educators-demand-for-just- 2010 الموضوع يعود إلى عام 2014 (compensation-humane-working-conditions-on-world-teachers-day/ نكرت http://www.manilatimes.net/too-many-students-too-few-classrooms/101219/ نكرت مشكلة مستمرة لا تزال في عام 2017 (2017 - 2017 بالإضافة إلى مقالة إخبارية محلية عن سبب جذب news/2017/05/15/1700464/classrooms-shortage-still-problem https://www.rappler.com/ business/ economy-watch/27642-pinoy- teachers-earn-less-than-us-counterparts

³⁴ العمل والتضامن من أجل تمكين المعلمين (ASSERT)؛ اتحاد العمال المستقل للخدمات العامة (PSLINK)؛ ساماهانغ مانغاغاوانغ فليبينو - التحالف الوطني للمعلمين والعاملين في المكاتب (SMP-NATOW)؛ تحالف كرامة المعلمين (TDC)، ومؤسسة جمعيات المعلمين والموظفين من أجل التغيير وإصلاح التعليم (TEACHERS, Inc.). وجميعها عبارة عن منظمات ونقابات للمعلمين الوطنيين

الاستجابة والتأثير الناشئ: تظهر بالفعل نتائج إيجابية: حيث جرى وبشكل قانوني تنفيذ بعض أحكام قانون الماغنا كارتا المتعلقة بالمعلمين في المدارس العامة، مثل التطوير المهني المستمر للمدرسين، ودفع بدلات العمل الإضافي وبدلات المشقة، وفي بعض المناطق الالتزام بوقت التدريس الإلزامي لمدة 6 ساعات. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2017، أصدر وزير التعليم ليونور بريونيس توجيهات تسمح للمكاتب الإقليمية بالبدء في حوسبة ومعالجة بدل المشقة الخاص (SHA) لحوالي 61000 معلم مؤهل في المدارس العامة في جميع أنحاء البلاد³⁵. وزادت الحكومة أيضا من تخصيص ميزانية التعليم الوطنية لوظائف التدريس الجديدة. ووافقت إدارة الميزانية والإدارة (DBM) على إنشاء 75242 وظيفة تدريس للعام الدراسي 2018—362019.

الدروس المستفادة: من خلال العمليات المذكورة أعلاه، تعلم الائتلاف ما يلي:

- إشراك أصحاب المصلحة الأساسيين في أن معظم الآثار البحثية (في هذه الحالة المدرسون) هي عملية مطولة بسبب جداولهم الدراسية وأولوياتهم الدراسية التي يجب أن يتم اجتيازها، وتنظم الاستشارات بما يتماشى مع التقويم الأكاديمي.
- إن توحيد جميع منظمات المعلمين حول هدف مشترك هو عملية معقدة وحساسة ومسيّسة على خلفية السياق التاريخي السياسي للبلد. ويعتبر القيام بسلسلة أنشطة بناء القدرات مع مرور الوقت لبناء تفاهم وتوافق مشتركين جزءًا لا يتجزأ من عملية إشراك المواطنين في نهج المساءلة الاجتماعية للدفاع عن التعليم.

إن ضمان مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع جوانب المناصرة – من البحث والتخطيط إلى الحملات الفعلية – يجعلهم أكثر نشاطا وملتزمين بالمشاركة في أنشطة المناصرة مثل الحوارات السياسية وعمل جماعات الضغط. وهم قادرون على امتلاك المناصرة لأنهم شاركوا بشكل كامل في العملية، خاصة في تحديد وإعارة أصواتهم حول القضايا المهمة بالنسبة لهم.

تنفيذ التعليم الشامل في مولدوفا _ هناك طريق طويل لنقطعه

تم تسجيل تحالف المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الحماية الاجتماعية للطفل والأسرة (APSCF) في مولدوفا في عام 2002 وبلغ مجموع أعضائه 86 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وقد تم إعانة هذا التحالف من صندوق التعليم للمجتمع المدني منذ يناير (كانون ثاني) 2014. وكان تركيز البحث على تنفيذ التعليم الشامل. وتم إجراء البحث خلال 2016–2017 وتم تمويله بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني.

الخلفية السياقية: لقد ورثت جمهورية مولدوفا النموذج السوفييتي لنظام تعليمي منفصل يشمل المدارس العادية والمدارس الثانوية والمدارس الخاصة دون أي آليات للتقييم الكافي لمكاسب المتعلمين. وركز النظام التعليمي السابق على "النموذج الطبي" الخاص بمعالجة الإعاقة، والذي اعتبر بموجبه أي طفل لم يستطع الامتثال لمعايير الأهلية السائدة للمدرسة "مشكلة" ويرسل إلى مدرسة مساعدة أو مدرسة خاصة. ويؤدي التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1993) من قبل الجمهورية إلى الاعتراف بقيمة الأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية والتعليم والمؤازرة. وقد وفر ذلك تغييرات وإمكانيات جديدة للأطفال الذين يعيشون في مولدوفا.

في السنوات الخمس الأخيرة، مر أنظام التعليم في مولدوفا بالعديد من عمليات إعادة الهيكلة، والتي تضمنت: (أ) تحسين الوحدات التعليمية، (ب) إلغاء الرعاية المؤسسية، و(ج) تطوير وتنفيذ سياسة التعليم الشامل. إن إلغاء الرعاية المؤسسية والتعليم الشامل هما عمليتان مترابطتان وتتبعان هدف ضمان حق جميع الأطفال في التعليم على النحو الذي يكفله دستور جمهورية مولدوفا. وقد بدأت عملية إلغاء التعليم المؤسسي في عام 2007 كنتيجة للموافقة على الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل بشأن إصلاح نظام الرعاية السكنية للأطفال للسنوات 2007 2012 (القرار الحكومي رقم 784). وتمشيا مع عملية إلغاء التعليم المؤسسي، بدأت الحكومة في تطوير وتنفيذ

https://www.dbm.gov.ph/index.php/secretary-s-corner/press-releases/list-of- نظر: من المعلومات، أنظر: press-releases/787-dbm-approves-creation-of-75-242-new-teaching-positions

https://www.philstar.com/headlines/2017/10/20/1750984/61000-teachers-receive- انظر على سبيل المثال: special-hardship-allowance#X0xeUhbsPVSwz9Is.99

سياسات التعليم الشامل على المستوى الوطني. وفي هذا السياق، تمت الموافقة على برنامج تطوير التعليم الشامل في جمهورية مولدوفا للفترة 2011–2020. وينص هذا على أن جميع أطفال الجمهورية لهم الحق في الالتحاق بالمدرسة الأقرب إلى منزلهم والاستفادة من الخدمات التعليمية المتخصصة، إذا لزم الأمر، استناداً إلى تقييم معقد. وتشمل الخدمات التعليمية المتخصصة: أخصائي معالجة النطق، وأخصائي علم نفس، ودعم التدريس، ومركز الموارد للتعليم الشامل وما إلى ذلك. يتم دعم عملية التعليم الشامل من قبل خدمات المساعدة النفسية التربوية (PAS)، ويكون كل واحد من 8–10 من المتخصصين في هذا المجال مسئولين عن تقييم الاحتياجات التعليمية للأطفال والمساعدة في عملية الإدماج في المدرسة. وعلى المستوى الوطني، تم إنشاء المركز الجمهوري للمساعدة النفسية التربوية (RCPA) لتقديم الدعم المنهجي لنظام تقييم الأداء في الاندماج التعليمي لجميع الأطفال.

ويهدف عمل المناصرة الرئيسي الذي يضطلع به الائتلاف إلى: (1) إشراك المجتمع المدني المحلي في تخطيط السياسات العامة ورصدها وفي تعبئة المجتمعات المحلية من أجل تعزيز التعليم الشامل في مولدوفا؛ (2) تعزيز منهج المشاركة وإصلاح السياسات القائمة على الأدلة وحقوق الإنسان وعمليات إعداد الميزانيات المتعلقة بالتعليم الشامل في مولدوفا؛ و(3) تعزيز جودة القدرات والممارسات التعليمية في المدارس ورياض الأطفال في مولدوفا حتى تصبح المدارس في متناول الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (SEN).

التركيز على البحوث: كان الغرض من البحث هو تقييم تصورات مختلف أصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التعليم الشامل من أجل تحديد الممارسات الإيجابية والدروس المكتسبة والتحديات من أجل تطوير وتنفيذ السياسات القائمة على التعليم الشامل في الجمهورية مولدوفا.

عملية البحث: تم التكليف بإجراء الدراسة من قبل تحالف المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الحماية الاجتماعية للطفل والأسرة (APSCF)، وتم التعاقد مع خبيرين استشاريين خارجيين لتطوير الدراسة بأكملها، بما في ذلك جمع البيانات وكتابة التقارير، الخ. وشارك التحالف مع هيئة كيستون الدولية للخدمات الإنسانية التي ينصب تركيزها الأساسي على الناس الذين لديهم إعاقة. وقد شملت أساليب البحث المطبقة إجراء مقابلات المنظمة، والمسوحات، ومجموعات التركيز، وتحليل البيانات الإحصائية. وتم إجراء البحث في 20 مدرسة، بما في ذلك 10 مدارس تجريبية، والتي كانت تدعم من قبل المنظمات غير الحكومية في تنفيذ التعليم الشامل، و10 مدارس مماثلة للمدارس التجريبية وفقا لخصائصها (البلدة، نوع المدرسة، عدد الأطفال)، ولكنها لم تستفد من دعم المنظمات غير الحكومية. وتم اختيار المدارس من جميع المناطق الجغرافية الثلاث (الشمال، الوسط، الجنوب). وكان 40 بالمائة من المناطق الريفية.

في المجموع، تم إجراء المسح على 400 طالب (200 طالب هم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، و200 طالب بدون احتياجات تعليمية خاصة)، و100 من المعلمين، و15 مدير مدرسة و15 مدير لخدمات الدعم التربوي (SAP). وتم تنظيم 10 مجموعات تركيز تضم 100 شخص (مع مدرسين وطلاب بدون احتياجات تعليمية خاصة وأهالي الطلاب لديهم احتياجات تعليمية خاصة أو ليس لديهم احتياجات تعليمية خاصة، وفرق متعددة التخصصات وخدمات الدعم في المدرسة). تم تحليل البيانات الإحصائية عن التعليم الشامل التي يوفرها المركز الجمهوري للمساعدة التربوية النفسية (RCPA) وتم تحليل نتائج بحوث الوصول التي يوفرها المركز الجمهوري للمساعدة التربوية النفسية.

استخدام البحث من أجل المناصرة: وجد البحث أن هناك العديد من الصعوبات والحواجز لتنفيذ التعليم الشامل. وبناءً على ذلك، تم استخدام البحث في تطوير مواد لجلب المناصرة، مثل بيانات المواقف الموجهة إلى أصحاب المصلحة³⁷ والرسومات المعلوماتية والحملات الإعلامية. وفي نهاية عام 2017 وأوائل عام 2018، بدأ تحالف المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الحماية الاجتماعية للطفل والأسرة (APSCF) في مخاطبة السلطات

¹⁷⁷ http://www.aliantacf.md/sites/aliantacf/files/APSCF promovarea-educatiei-incluzive 0.pdf أنظر: 37

بشكل أكثر منهجية، مشيرا إلى التوصيات الرئيسية للدراسة الأساسية. وتم نشر البحث على نطاق واسع على النحو التالى:

- على المستوى الوطني، خلال فعاليات مثل مؤتمر يعقد بحضور 150 معلم من جميع أنحاء مولدوفا؛ لقاءات مع معلمين من الجامعات؛ نادي صحافة استحدثه تحالف المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الحماية الاجتماعية للطفل والأسرة (APSCF)؛ مهرجان سيفيك فيست (Civic Fest)، وهو الفعالية الرئيسية التي يجمع بين منظمات المجتمع المدنى؛ وفعاليات أخرى.
- إلى ممثلي وزارة التعليم والثقافة والبحوث؛ تم تقديم بعض النماذج إلى المركز الجمهوري للمساعدة النفسية التربوية (RCPA)؛ وإلى خدمات المساعدة النفسية التربوية (PAS) من 35 مقاطعة؛ ولآباء الأطفال الذين لديهم إعاقات تعليمية وإلى أعضاء تحالف المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال الحماية الاجتماعية للطفل والأسرة (APSCF).

الاستجابة والتأثير الناشئ: تم الترويج لدراسة خط الأساس على نطاق واسع على وسائل الإعلام الاجتماعية ووسائط الإعلام الالكترونية وغير الإلكترونية. وعلى المستوى الدولي، تم تقديم الدراسة كملخص لنشرة خلال المؤتمر العلمي الدولي DARE – البحث والتعليم والتعلم ودعم الطلاب، الذي تم تنظيمه في 20-21 نوفمبر (تشرين ثاني) 2017، في تبليسي.

الدروس المستفادة: إن الأبحاث والقطع التحليلية تعتبر مهمة للغاية في أعمال المناصرة، حيث يمكن استخدامها لاستهداف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة في هذا القطاع، فضلاً عن كسب مشاركة المواطنين في الحجج/الحقائق القائمة على الأدلة. وراء حملة المناصرة الفعالة رسائل قوية تستند إلى الحقائق من البيانات التي تم جمعها وعلى نتائج البحوث.

التفاوت في السلام والصراع – احتياجات مختلفة وتكاليف مختلفة – واقع تحقيق تعليم جيد للجميع في السودان

تأسس الانتلاف السوداني للتعليم للجميع (SCEFA) في عام 2003، وسُجل رسميا في عام 2005. ولديه حاليا عضوية من 67 منظمة وقد تم دعمه بإعانة صندوق التعليم للمجتمع المدني منذ ديسمبر (كانون أول) 2011.

الخلفية السياقية والتركيز على البحوث: على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في يناير (كانون ثاني) 2005، كانت هناك تفاوتات كبيرة في معدلات الوصول والاستيعاب والبقاء والإكمال في جميع مراحل التعليم الأساسي بين الولايات المختلفة. فعلى سبيل المثال، لم تستفد ولاية كسلا – حيث يستمر الصراع وعدم الاستقرار وارتفاع مستويات الفقر – من التطورات التي حدثت في هذا القطاع في ولايات أخرى مثل ولاية نهر النيل – وهي منطقة سلام. وقد بحثت هذه الدراسة مقارنة تأثير تكاليف التعليم والإنفاق الفعلي في ولايات كسلا والنيل، وقد استهدفت على وجه التحديد بسبب اختلاف حالات الصراع والسلام. وتم التكليف بالدراسة خارجيا من قبل الائتلاف السوداني للتعليم للجميع (SCEFA) وتمويلها بالكامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني. وبدأ البحث في يونيو (حزيران) 2016 وانتهى في مايو (أيار) 2017. وتم البيانات من مختلف الدوائر الحكومية، مثل المديرية العامة للميزانية في وزارة المالية والتخطيط جمع البيانات من مختلف الدوائر الحكومية، مثل المديرية والثانوية وممثلي مجالس المدارس أو مجالس الأباء وممثلي الجامعات والمسئولين الحكوميين. وقد أجريت مناقشات مجموعة التركيز مع أولياء الأمور في كل الأباء

استخدام البحث من أجل المناصرة والتأثير الناشئ: تم نشر نتائج الدراسة من خلال أنشطة برنامج أعضاء الائتلاف السوداني للتعليم للجميع (SCEFA) ومشاركة وسائل الإعلام وشركاء آخرين بما في ذلك المنظمات الدولية والجامعات وجمعيات الشباب والنساء والوزارة الاتحادية للتعليم العام ووزارات التعليم في الولايتين. ورحبت الحكومة بنتائج البحث لدعم التخطيط الأفضل (العادل) لتطوير التعليم لضمان حقوق جميع الأطفال، ولتحسين نوعية التعليم والبيئة المدرسية العامة، ولتعزيز دور الوالدين في إدارة المدرسة. واقترحت الحكومة تنفيذ نفس الدراسة في ولايات السودان المختلفة. وقد تأثرت وزارتي التعليم في كسلا ونهر النيل حيث تم إجراء الدراسة لزيادة ميزانية التعليم بنسبة 2 في المائة.

الدروس المستفادة: أعطت المعلومات المستندة إلى الحقائق التي توفرها نتائج الدراسة قدراً أكبر من المصداقية لإسهامات الائتلاف السوداني للتعليم للجميع (SCEFA) في برامج المناصرة والتوعية العامة. وقد أدرك التحالف أهمية البحث في الحقائق لدعم الحملة وأعمال المناصرة من أجل التعليم المجاني، لا سيما خلال منابر/اجتماعات مجلس النواب، ولتقوية العلاقات مع أصحاب المصلحة الأخرين في مجال التعليم والمجتمعات والحكومة.

توثيق من الناحية التاريخية لحسابات ودروس السكان الأصليين والمجمع المدني بخصوص الحق في التعليم في بوليفيا

تأسست الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم The Campaña Boliviana por el Derecho a la التعليم والوكلاء ³⁸Educación (CBDE) في عام 2000 ونمت لتصبح شبكة تضم 96 من نشطاء حقوق التعليم والوكلاء وأصحاب المصلحة (بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثل المجموعات المهمشة المتنوعة، وجمعيات الآباء والطلاب، والمنظمات غير الحكومية الدولية). وكان التحالف مدعومًا من قبل صندوق التعليم للمجتمع المدنى منذ عام 2009.

يركز مركز الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE) على العمل لجلب المناصرة من أجل الترويج والضغط لمناصرة حق الإنسان في التعليم، ولتكوين مقترحات تعليمية شاملة، ومراقبة المساءلة الاجتماعية والمطالبة بالامتثال للوائح التعليمية، والتأثير على السياسات العامة من خلال التآزر المؤسسي، والحشد الاجتماعي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ولقد بنى التحالف اعترافًا بشراكته الأكاديمية ودقته، خاصة في سياق بحث الحملة البوليفية عن "التعليم التحرري الأصيل".

التركيز على البحوث والعمليات: مساهمة منها في هذه المهمة فقد كلفت الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE) مارسيلو مالدونادو وهو خريج العلوم السياسية من جامعة مايور دي سان سيمون، لبحث وتوثيق المحفوظات التاريخية وذاكرة الصراعات والمكتسبات الاجتماعية من أجل حق الإنسان في التعليم الجيد والشامل المجاني. وتم إجراء هذا البحث على مدى الأشهر العشرة من يونيو (حزيران) 2017 إلى أبريل (نيسان) 2018 مع دعم تمويلي كامل من صندوق التعليم للمجتمع المدني، وتحت رعاية لجنة رصد البحوث في الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE). وانطلق البحث للكشف عن بعض مذكرات المجتمع المدني غير الموثقة سابقاً في علم أصول التدريس التحرري، والتي تم تبنيها خلال الأربعينيات من القرن الماضي في ألتيبلانو وق. ولكن، وبمجرد أن بدأ البحث، برزت أهمية التعلم من التاريخ، وهو كيف أن المجتمع المدني ظهر منذ فترة طويلة كطرف قوي في الإدارة التعليمية الخاصة به.

ويعيد المؤلف تكوين تجربة الإدارة الذاتية للمدارس التي تقوم بها مجموعات من السكان الأصليين المرتبطين بالنقابات الأناركية في لاباز، وهي نقابات تروج أفكارًا تحررية في منطقة ألتيبلانو الريفية في بوليفيا. وفي الأربعينيات من القرن العشرين، قام الاتحاد الزراعي الإداري (FAD) المرتبط باتحاد العمال المحليين بالترويج لتنظيم وإنشاء وإدارة 51 مدرسة. وكانت هذه المدارس بمثابة فضاءات للتعليم والاتحادات التي عزز منها السكان الأصليون عملية التحرر الطويلة من نظام المزارع وتراثهم الاستعماري. وهكذا فإن البحث الذي نشر في كتاب عن علم أصول التدريس التحرري 40، يوثق مشروعًا تعليميًا يقوده المجتمع المدني والذي نجح في اجتياز الحق في التعليم، إلى جانب ذاكرة طويلة لمقاومة القطاعات الأصلية في بوليفيا.

³⁸ الترجمة: الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم

⁹⁶تعتبر منطقة "التيبلانو" (الإسبانية ذات "السهل العالي")، والتي تُعرف أيضًا باسم "هضبة الأنديز" أو "الهضبة البوليفية"، في وسط غرب أمريكا الجنوبية، وهي منطقة حيث تكون جبال الأنديز الأوسع. وهي المنطقة الأكثر مساحة واسعة من الهضبة المرتفعة على غرب أمريكا الجنوبية، وهي منطقة حيث تكون جبال الأنديز الأوسع. وهي المنطقة الأكثر مساحة واسعة من المهضبة المرتفعة على الأرض خارج التبت. ويقع الجزء الأكبر من ألتيبلانو في بوليفيا، لكن الأجزاء الشمالية منها تقع في بيرو، وتقع الأجزاء الجنوبية في تشيلي والأرجنتين. وتضم الهضبة العديد من مدن هذه الدول الأربع، بما في ذلك إلى التو، ولا باز، وأورورو، وبونو. موقع المملة المنشور الكامل (باللغة الإسبانية) بعنوان "مسودات علم أصول التدريس التحرري في التيبلانو" على موقع الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم هنا:
http://campanaderechoeducacion.org.bo/images/publicaciones/Esbozos% 20de% 20pedagoga.pdf

إن إعادة البناء التي ينفذها المؤلف في هذا الكتاب ليست مجرد "إنقاذ لتجربة منسية"، ولكن أيضا هي تكريم لمشروع غير مكتمل للتعليم المدرسي خالي من العيوب الليبرالية والاستبدادية التي كانت سائدة في الماضي. كانت التجارب التربوية التحررية الموجودة في لاباز ألتيبلانو ممكنة، ليس فقط بسبب القدرة على بناء تحالفات مع حركة السكان الأصليين، ولكن أيضا لأنه لم تكن هناك دولة في المنطقة ولم تكن النخب الزراعية مهتمة بتعزيز تعليم الشعوب الأصلية. ولكن المذكرات الموجودة في هذا الكتاب لا تقتصر على ممارسة إعادة الإعمار التاريخية، بل إنها تساعد أيضًا في فك لغز كيفية تطوير المشاريع التعليمية حاليًا على هوامش التعليم الرسمي والتعليم الذاكرة الطويلة للنضالات الاجتماعية من أجل الحق في التعليم قد أثرت ولا يزال تؤثر على مبادرات الإدارة الذاتية التعليمية. وبالنسبة إلى الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم وكيفية أتاحت هذه المعالم التاريخية فرصة للتحالف ليتعلم — من تجارب المجتمع المدني في الماضي — وكيفية الاستمرار في بناء نموذج جديد للتعليم كآلية تحويلية لضمان حقوق الإنسان في الدولة البوليفية المتعددة القوميات.

استخدام البحث من أجل التأييد والتأثير الناشئ: تم عرض هذا المنشور للجمهور في مدينة سوكري في يوليو (تموز) 2017. وقد تم تلقيه كمساهمة هامة في الأبحاث المستقبلية وتم الاعتراف بالمبادرة على أنها استعادة ذاكرة تاريخية للنضالات الأهلية من أجل الحق في التعليم في العمليات التاريخية للقمع والعنف. كما تم عرض البحوث والنشرات في مختلف المجالات الأكاديمية والتعليمية، وكذلك على نطاق واسع على موقع الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE)، ومنصات التواصل الاجتماعي والترويج من خلال مصادر خارجية أخرى على الإنترنت.

الدروس المستفادة: كان التحدي الكبير الذي واجهه التحالف هو الحفاظ على العلاقة الإيجابية التي اكتسبتها الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE) مع وسائل الإعلام، ومن أجل الحفاظ على التعليم الإعلام، ومن أجل الحقاظ على التعليم وسائل الأنشطة الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE). وقد تم تحديد ذلك على أنه تحدي بسبب ميل وسائل الإعلام إلى إعطاء الأولوية للقضايا السياسية، مع عدم ظهور القضايا الاجتماعية (بما فيها التعليمية) في جدول أعمال وسائل الإعلام. ولكن استراتيجية الاتصال التي طورتها الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE)، والتي تتكون من وجود فريق من الحلفاء من وسائل الإعلام المتميزة الذي يتحاور مع الانتلاف جعلت من الممكن وضع القضايا المثارة في المنشور على الأجندة العامة. وهذا بدوره ساعد على رفع الحملة البوليفية من أجل الحق في التعليم (CBDE) كمصدر موثوق للمعلومات عن وسائل الإعلام و عامة الناس.

الحفاظ على مراقبة متوازية بخصوص صياغة خطة قطاع التعليم في هندوراس

منتدى داكار-هندوراس (FDH) هو ائتلاف وطني للتعليم يضم منظمات المجتمع المدني المكونة من 24 عضوًا، ويعمل كمساحة للتفكير والتحليل وتطوير المقترحات لمراقبة تقدم سياسة التعليم العام، مع تعزيز حق الإنسان في التعليم. ولقد كان هذا المنتدى مدعوما من صندوق التعليم للمجتمع المدنى منذ يوليو (تموز) 2013.

الخلفية السياقية: منذ عام 2006، قام منتدى داكار—هندوراس بوضع نفسه كمنظمة استباقية تقدم مستندات مكتوبة لكي تنظر فيها حكومة هندوراس من أجل تعزيز نظام التعليم العام الوطني وذلك من خلال: (1) مقترح خطي حول القانون الجديد للتعليم العام، (2) اقتراح خطي حول سياسة التعليم العام. وقد تم تسليم وثيقتي الاقتراح إلى منتدى التقارب الوطني (FONAC)، وهو منصة حددتها في ذلك الوقت حكومة هندوراس لتوجيه مقترحات المجتمع المدنى.

في عام 2012، وافق الكونغرس الوطني على مشروع القانون بعد عملية طويلة من التوعية للمجتمع العام. ويعرف القانون الآن باسم "قانون التعليم الأساسي". وعلى الرغم من صدور هذا القانون، فلا يزال التعليم العام في هندوراس يواجه صعوبات جمة بما في ذلك انخفاض في الميزانية (6.28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وانخفضت إلى 4.9 في المائة في عام 2017). 4 وكان هناك انخفاض في توظيف

⁴¹ http://www.bch.hn/download/honduras en cifras/hencifras2015 2017.pdf

المعلمين – منذ عام 2010 لم يتم إنشاء أي مناصب تدريس جديدة. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد معلومات متاحة حول تدريب المعلمين على المستويات الأساسية وما قبل الأساسية للتعليم، ولا يوجد أي ذكر بشكل رسمي للأولويات التعليمية ضمن خطة الحكومة (خطة 2030). ويتجلى انخفاض جودة التعليم عندما اجتاز 70 في المائة فقط⁴² من الطلاب امتحان القبول في الجامعة الوطنية العامة في هندوراس (UNAH)، مما أدى إلى الاستبعاد وفتح باب التعليم الخاص في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حيث ينظر إليها الطلاب أنها توفر تعليم أفضل من أجل التحاقهم بالتعليم العالي أكثر من الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس العامة. وقد عزز هذا نمو قطاع التعليم العالي لديجد امتحان قبول.

التركيز على البحوث: كان الهدف من البحث هو توثيق تقدم البلد في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها عند توقيع خطة التنمية المستدامة وأهدافها العشرة، والتأكيد على التقدم المحرز في الإعداد للخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم للأعوام 2018—2030. وكان من المفترض أيضا أن يسهم البحث في تعزيز قدرة المجتمع المدني على المناصرة من خلال توفير معلومات موثوقة فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته هندوراس في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، كان تركيز البحث هو إعداد تقرير موازي يحلل العمل الذي قامت به دولة هندوراس في 2015—2016 من منظور الأهداف العشرة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم وضع 12 موضوع العشرة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم وضع 12 موضوعات المعلد للتحليل السابق لصياغة خطة قطاع التعليم الاستراتيجية 2015—2030. تم إنشاء هذه الموضوعات المواعد وتم قبل مجموعة التعليم المحلية (أيلول) وديسمبر (كانون أول) 2016 وتم تمويله بالكامل من صندوق التعليم اللمجتمع المدنى.

عملية البحث: تم إجراء بحث أولي من قبل خبراء تعاقد معهم منتدى داكار –هندوراس (FDH)، بإشراف فريق يتكون من ثلاثة خبراء في الأبحاث من المنتدى. وشملت منهجية البحث ما يلي: (1) استعراض المصادر الثانوية مثل البيانات الإحصائية التي تولدها المصادر الرسمية على سبيل المثال: المعهد الوطني للإحصاء (INE)، مكتب الإحصائيات التعليمية في وزارة التربية والتعليم، المؤسسات المختلفة في قطاع التعليم التي لديها مصادر للمعلومات الإحصائية، و(2) المصادر الأساسية مثل إجراء المقابلات مع الأشخاص المشاركين في صنع القرار والأدوار الإدارية عن طريق إدارة استبيان نوعي وجيز يسمح بحيز لمن تمت مقابلتهم للتعبير عن آراء بخصوص الوضع الحالي ووجهات النظر المستقبلية وبعض التوصيات.

في المرحلة الأولى، حدد منتدى داكار – هندوراس (FDH) الجهات الفاعلة المستهدفة، مع الأخذ بالمعايير التالية: (1) المعرفة بقطاع التعليم في البلاد، (2) كونها في مواقع صنع القرار في نظام التعليم لمرحلة ما قبل الأساسي إلى مرحلة التعليم العالي. وتم استخدام هذه الاستراتيجية للوصول إلى مجموعة من 20 مسئول لديهم معرفة أساسية بقطاع التعليم الوطني للإبلاغ عن التقدم والقيود لإعداد خطة قطاع التعليم الاستراتيجي وتحقيق الأهداف في العام الماضى.

وقام منتدى داكار هندوراس (FDH) بتحليل وإذكاء الوعي حول التقرير، الذي يعرض التقدم المحرز حتى الأن في إطار تحقيق الأهداف العشرة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والمواضيع الاثنى عشر موضوعا التي تم تحديدها على أنها ذات أولوية من قبل مختلف الجهات الفاعلة العاملة في وضع خطة قطاعية 2018 . 2030.

تم إعداد التقرير البحثي "التقرير الموازي لعام 2016: التقدم في تحقيق سياسة التعليم العامة والالتزامات التي تعهدت بها دولة هندوراس فيما يتعلق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وأهدافه العشر نحو عام

-

⁴² https://presencia.unah.edu.hn/noticias/aumenta-el-porcentaje-de-estudiantes-admitidos-en-la-unah (مدن المدارس. 3. التسجيل و الكفاءة الداخلية. الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. 3. التسجيل و الكفاءة الداخلية. الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. 3. التعليم وتمويل النظام. 4. جودة وقدرة النظام. 5. الكفاءة الخارجية. 6. الإنصاف والديمقر اطية. 7. التعليم قبل الأساسي. 8. التعليم الأساسي والثانوي. 9. التعليم العالي. 10. التعليم غير الرسمي. 11. التعليم والثنريب التقني والمهني و 12. سياق التنمية للإعاقة.

⁴²2030 وذلك بالترادف مع تقارير الحكومة، وباستخدام البيانات الرسمية الحكومية التي كانت متاحة. لذلك، يعتبر التقرير أداة دعائية ذات صلة بقدر ما يسمح للمجتمع المدني بتكملة ما ذكرته الحكومة ويوضح أوجه القصور وعدم الإذعان لهذه الأخيرة.

استخدام البحث من أجل المناصرة: كان أحد النتائج الرئيسية للبحث هو: أنه عند إجراء تحليل للموضوعات المختلفة التي نظمت من أجل صياغة خطة قطاع التعليم 2018–2030، وتبيان علاقتها مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، يمكن تحديد أن الأهداف 8 و9 و 10 من أهداف الموضوعة في المهدف الرابع من تتعكس فيها. ومن ثم، فإن التوصيات الرئيسية للتقرير هي أن جميع الأهداف الموضوعة في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مدرجة في خطة قطاع التعليم، وأن المعايير التي تستخدم دوليا لقياس مؤشر الحق في التعليم يتم تنفيذها أيضاً. كما خلص التقرير البحثي إلى أن دولة هندور اس يجب أن تسعى إلى توفير الموارد ذات الصلة بقطاع التعليم وأن تكون بمثابة ضامن للحق في التعليم. إن ضمان التعليم المجاني والعام الشامل والجيد يعني صياغة واعتماد سياسات تضع آليات للوفاء بالالتزام الذي تعهدت به الحكومات بالامتثال إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد نطاق للميزانية يتراوح بين 4 و 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أدى تقديم التقرير الموازي لعام 2016 إلى زيادة الوعي العام بالمسائل المذكورة أعلاه والتي تم تقديمها في منتدى عام عُقد في فبراير (شباط) 2017. وتم تسليم وثيقة مختصرة معدلة لكل مشارك. تم توجيه الدعوات للأشخاص لحضور المنتدى من خلال قنوات مختلفة، مثل وسائل الإعلام الإلكترونية والمكتوبة والإذاعية. وشجع المنتدى الحوار المستنير بين مختلف الجهات الفاعلة في مجتمع هندوراس التي تعمل من أجل الحق في التعليم. وكان الرد الرئيسي من المشاركين هو أن نتائج البحوث والتقارير يتم تقاسمها مع جمهور أوسع.

الاستجابة والتأثير الناشئ: يتمثل التأثير الهام لنتائج النقرير الموازي في أن فريق الخبراء القانوني تعهد بصياغة خطة قطاع التعليم 2018—2030 امتثالا للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

الدروس المستفادة:

- إذا كانت التحقيقات مدعومة بشكل جيد ببيانات موثوقة، فإن صانعي القرار يضطرون إلى النظر فيها وأخذ النتائج بعين الاعتبار إلى حد ما، كما أن النتائج هي أداة لا غنى عنها للمجتمع والتي يمكن استخدامها لحماية حق الإنسان في التعليم امتثالا للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- نشر النتائج بوسائل مختلفة، على سبيل المثال من خلال طباعتها هو أمر مهم. وفي بلدان مثل هندوراس، لا تزال هذه وسيلة مهمة لتبادل المعلومات، حيث لا يستطيع جميع السكان الوصول إلى شبكات الإنترنت (وهناك العديد من المناطق الريفية والضواحي التي لم تصلها الكهرباء).

الدروس المستفادة

البناء على الدروس المستفادة من صندوق التعليم للمجتمع المدني: بعض النصائح من مجموعة المعارف القائمة والمبادئ التوجيهية حول الممار سات الجيدة في البحث الفعال من أجل المناصرة

حددت أمثلة الحالة من ممارسة تحالفات التعليم الوطنية المدعومة من صندوق التعليم للمجتمع المدني في هذه الإحاطة لتبادل التعلّم عدداً من الدروس القيمة حول إجراء البحوث واستخدامها للتأثير على الاستجابة والإقبال العام والحكومي الإيجابيين. يتواءم العديد من هذه الدروس وتؤكد مجموعة المؤلفات والمبادئ التوجيهية بشأن الممارسات الجيدة في البحوث الفعالة من أجل المناصرة. 45

⁴⁴ https://drive.google.com/file/d/0ByPBQssyWfZQSkdtcWJpbzgwbzQ/view

⁴⁵ على سبيل المثال، أنظر قائمة المراجع المقدمة للتعاون المتعدد الجوانب بين الدروس المستفادة كما هو مشارك من قبل الائتلافات، وتلك المعروضة في نطاق المراجع المذكورة.

وبالبناءً على الدروس المشاركة، فإن هذا القسم يقدم ملخصًا لبعض العناصر الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عندما تقوم الانتلافات بالتخطيط والإعداد لإجراء الأبحاث لإثراء أعمال المناصرة لحقوقها في التعليم. لا يعتبر هذا شاملاً بأي حال، ويتم تزويد القراء بعد ذلك بقائمة من الموارد ذات الصلة عبر الإنترنت لتعزيز معرفتهم وفهمهم لكيفية تنفيذ واستخدام البحوث بشكل فعال كأساس لنجاح المناصرة.

التفكير في بعض الملاحظات الرئيسية على البحوث من أجل المناصرة 46

توضح أمثلة الحالة للممارسة الواردة في هذه الورقة ما يلي:

- هناك العديد من أنواع البحوث المختلفة وكل منها يتطلب نوعًا مختلفًا من عمليات البحث وكل منها ينتج نوعًا مختلفًا من المعلومات. يكون كل منها ملائم في مجموعة متنوعة من الحالات، ولكن من المهم مضاهاة البحث بالهدف (الأهداف) الذي يسعى إلى خدمته ويجب أن يكون "مناسبًا للهدف".
- لدى بحوث المناصرة هدف محدد: وهو التأثير على السياسات الرسمية وغير الرسمية التي يضعها صانعو السياسات وغير هم في السلطة. وبالتالي، فإنه من المهم جمع معلومات جيدة وتقديمها بطريقة مقنعة.

إن النهج الأمثل هو أن تظهر أبحاث المناصرة بوضوح أن الاحتياجات أو المشكلات التي نرغب في معالجتها هي حقيقية وخطيرة وأن الطرق التي نوصي بمعالجتها قد أثبتت نجاحها في الواقع. وعندما لا يتحقق هذا النهج تماما، فقد نجد أنه يتعين علينا تعديل نهجنا ليكون مقنعا – وقد نعيد تأجيل المسألة (انظر الإطار 5) على سبيل المثال أو قد نضفي عليها الطابع الشخصي عن طريق جمع الشهادات (انظر الإطار 6) أو قصص الأفراد المتضررين (كما هو الحال في أمثلة الحالة من ساحل العاج ومولدوفا). وأيا كان نهجنا، فإن هدفنا هو جعل بحثنا مقنعًا قدر الإمكان، سواء حاولنا زيادة التمويل المحلي للتعليم أو تغيير طريقة تعامل العالم مع التباينات في سياسة وممارسات حقوق التعليم.

الإطار 5: إعادة صياغة القضية

يعتبر التأطير أنه طريقة هيكلة أو تقديم لمشكلة أو لقضية. وهذا هو أحد الاعتبارات الهامة في تصميم بحث لعملية المناصرة لأنه يؤثر على الأشخاص الذين يجب تضمينهم في العملية، وكيف ينظر الجمهور المستهدف إلى القضية، ونطاق البحث، وما هو نطاق "الحلول" المحتملة التي يتم أخذها في الاعتبار. ويتضمن الإطار توضيح وشرح سياق المشكلة للحصول على أكبر دعم من جمهورنا. يعتبر جمهورنا أنه المفتاح للتأطير. ويجب أن تعكس الطريقة التي يتم بها طرح المشكلة أو تأطيرها، مواقف ومعتقدات جمهورنا.

من هو جمهورنا؟ قد يكون أي شخص بما في ذلك أحد السياسيين المؤثرين أو شخص أو مجموعة من المتضررين من المشكلة أو جماعة مجتمعية أو وسائل الإعلام. وقد يتغير الجمهور أيضًا من يوم إلى آخر، كلما تحدثنا مع أشخاص مختلفين. وبغض النظر عن هوية جمهورنا، فعند صياغة قضية ما يجب أن نبدأ بطرح أسئلة محددة حول: ما هي المشكلة؟ من هو المشارك فيها؟ ما الذي يساهم في المشكلة؟ ما الذي يساهم في حلها؟

وحالما نطرح هذه الأسئلة يمكننا البدء في الإجابة عليها.

الإطار 6: جمع الشهادات

⁴⁶ تم تخليقها من: المناصرة التشاركية: مجموعة أدوات للعاملين في الخدمة النطوعية في الخارج والمتطوعين والشركاء، المتطوعين في الخارج، نوفمبر (تشرين ثاني) 2009؛ وصندوق أدوات المجتمع (البوابة الإلكترونية)، الفصل 32 "إجراء بحوث المناصرة"، تم استرجاعه في 23 مايو (أيار) 2018 من الموقع الالكتروني التالي: <a href="https://ctb.ku.edu/en/table-of-bittps://c

يمكن للشهادة الشخصية أن تعمل بشكل جيد لأنها توفر حسابًا شخصيًا مباشرًا لكيفية تأثير القوانين والسياسات على الحياة اليومية، بما في ذلك المجموعات المهمشة من الناس. وفي كثير من الأحيان، ينأى صانعي السياسة بأنفسهم عن آثار قراراتهم ولا يستطيعون معرفة الضرر أو الخير الذي يسببونه. وتعطي الشهادة الشخصية لمن هم في السلطة منظور "إنساني" أكثر حول مدى فعالية أو عدم فاعلية أو فائدة أو مشكلة السياسات أو يمكن أن تكون لمجتمع أو مجموعة معينة من الناس. ويمكن للشهادات الشخصية أن تؤثر على تمرير أو مراجعة أو هزيمة السياسات واللوائح التي تقترحها المجالس التشريعية الولائية أو إدارات التعليم الإقليمية أو مجالس المدن أو مجالس المسئولون المعادرس لأنها توضح لصانعي القوانين كيف يشعر المواطنون الشعبيون بالوظيفة التي يقوم بها المسئولون المنتخبون والتي يتم محاسبتهم عليها اجتماعيا.

إن المجتمع المدني في وضع فريد من نوعه – وله دور هام يلعبه في – جمع وتوثيق وضمان سماع أصوات الأشخاص المهمشين.

إذا كان البحث مفيدًا للتأثير على صانعي السياسة، فيجب أن يكون:

- بحث عام يوفر معلومات أساسية مستفيضة، وليس فقط حالات انتقائية ونادرة. تساعد المعلومات الأساسية العامة على وضع القضية في سياقها، وتوفير "الصورة الأكبر" التي يمكن اختبار المشكلة المحلية عليها على سبيل المثال: من خلال توفير الحقائق والأرقام أو البحث في الأبعاد الدولية والإقليمية لمشكلة ما.
- · **يسهل الوصول إليه وسهل الفهم** قدمت مجموعة من الأدلة الجيدة في بصيغة ميسرة، وتم ترتيبها وتحليلها.
- مستهدَف يتم عرض النتائج في أشكال متعددة مصممة لكل جمهور مع الأخذ في الحسبان احتياجات المعلومات لصانعي السياسات (المحتوى والشكل). ويجب أن يُشكل فهم جمهورنا وما يستجيب له جزءًا من بحثنا أو توضيح نوع البحث المناسب لذلك (ملائم للغرض) وإظهار أفضل السبل لتقديم ما خلص إليه هذا البحث. إن القدرة على التحدث باستفاضة وبشكل مقنع بدقة تستهدف صانعي السياسات وغيرهم ممن نريد التأثير عليهم هو مفتاح البحث الجيد في مجال المناصرة.
- **ذو صلة** مناسب لمجال عملهم وأولوياتهم واهتماماتهم. ونحن بحاجة إلى النظر في كل ما نحاول عرضه وخلفية وافتراضات الجمهور المستهدف. كلا هذين الاعتبارين لهما نفس الأهمية. وقد يكون لدينا أدلة دامغة لدعم استنتاجاتنا ولكن إذا لم يكن ذلك الدليل مقبول لدى الجمهور المستهدف فإن ذلك لن يحقق لك فائدة كبيرة (انظر الإطار 7).
 - قابل للقياس تضمين الحقائق والأرقام والإحصاءات.
 - في الوقت المناسب توفير البحث في الوقت المناسب واستخدام أحدث المعلومات.
 - مفيدة بشكل عملي يرتكز على الواقع، ويوفر حلول عملية ومجدية وفعالة من حيث التكلفة.
 - موضوعي تم جمعه من مصادر موضوعية بدون أحكام قيمة غير مؤكدة أو حجج عاطفية.
- دقيق يوفر تمثيل حقيقي وعادل للحقائق. وبدون "تجاهل أو إغفال أو أخفاء البيانات" إذا كانت لا تدعم قضيتنا! نحن بحاجة إلى توقع وكشف الحجج ضدنا والتعامل معها في أعمالنا لجلب المناصرة وإصدار التقارير.
 - · • و مصداقية بحث موثوق و من مصادر ملائمة، باستخدام أدوات و أساليب مقبولة (انظر الإطار 8)
- مستديم إذا كنا قادرين على الحصول على تغييرات في السياسات، فإن البحث المتواصل سيسمح لنا بالتوضيح لواضعي السياسات أنهم اتخذوا القرار الصحيح أو التصدي لجهود عادة السياسات غير الفعالة أو غير المدروسة. وسوف تساعدنا الأبحاث أيضاً على مواصلة مناصرتنا كأحوال أو احتياجات تغيير الجمهور.
- جدير بالاعتماد والقبول يتم تنفيذه من قبل صانعو السياسة الذين يعتقد الجمهور أنهم ذوو مصداقية وموثوقين.

الإطار 7 بعض الطرق لزيادة احتمال قبول الأدلة

- حاول جمع وتثليث العديد من أنواع الأدلة المختلفة.
 - إيجاد واستخدام الأدلة التي لا تقبل الجدل.
- معرفة بالضبط ما هي الأدلة المطلوبة لإقناع الجمهور المستهدف والسعى للبحث عنها.
- إذا كان ذلك ممكنا، وحيثما يكون ملائما، التأكيد على مصداقية الباحثين (على سبيل المثال، خبراء معروفين، يرتكزون على الحقائق على مستوى القاعدة الشعبية، إلخ)
 - الإشارة إلى ما إذا كانت العديد من الدر اسات المختلفة قد توصلت إلى نفس الاستنتاجات.

الإطار 8 الإشارة لمرجعية المصدر

تأكد دائمًا من أن البحث فيه إشارة مرجعية إلى المصدر وبشكل جيد، لذلك يمكن للقراء التحقق من مصادر البيانات والمعلومات. وبشكل عام، يجب أن يكون أي قارئ قادرًا على معرفة مصدر الأبحاث بوضوح (وينظر إليها بنفسه إذا رغب في ذلك). وهناك صيغ مختلفة لتوثيق الإشارة إلى مصدر البحث، واحدة من أكثر النظم المستخدمة على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية هي نظام APA (وهو نظام أنشأته رابطة علم النفس الأمريكية، ولكنه يستخدم الأن على نطاق دولي). بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام هارفارد هو أيضًا أسلوب إحالات مرجعية شائع الاستخدام، خاصة بالنسبة للجامعات في جميع أنحاء العالم. ويُعرف أيضًا باسم نمط الإحالات المرجعية "تاريخ المؤلف"، حيث يتميز كل مرجع يتم الاستشهاد به باسم المؤلف وتاريخ النشر.

بعض روابط المصادر وللمزيد من الاطلاع

هناك مجموعة واسعة من المعارف القائمة والمبادئ التوجيهية العملية المتعلقة باستخدام البحوث من أجل المناصرة الفعالة. وبعض من هذه يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت بالنقر فوق الارتباط التشعبي المذكور وتم عرضها أدناه لمزيد من مشاركة التعليم⁴⁷:

- 1. <u>صندوق أدوات مجتمعية</u> هو بوابة مكتبة على الانترنت وخدمة لصحة المجتمع والتنمية في جامعة كانساس في الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة من قبل المركز. وتقدم هذه البوابة مجموعة أدوات عملية وتوجيهات مندرجة حول كيفية اتخاذ الإجراءات والتدريس والتدريب في تنظيم لتنمية المجتمع. وتشمل توجيهات عملية بخصوص تقييم احتياجات وموارد المجتمع وإشراك أصحاب المصلحة وتخطيط العمل وبناء القيادة وتحسين الكفاءة الثقافية والتخطيط للتقييم وتواصل جهودك المبذولة مع مرور الوقت. تم تخصيص الفصل 11، القسم 10 للمبادئ التوجيهية حول كيفية إجراء البحوث للتأثير على السياسة.
- 2. <u>دليل النشطاء للبحث والمناصرة</u> هو دليل مفيد وعملي تم نشره عام 2003 من قبل مركز المجتمع المدني،
 جامعة دوربان، جنوب إفريقيا.
- قوة الأدلة في مجال المناصرة وهي مجموعة مرجعية للمدربين بخصوص سياسة المناصرة القائمة على الأدلة في شرق أفريقيا (وقابلة للتكيف مع السياقات الأخرى)، نشرتها في عام 2007 مؤسسة البحوث الاقتصادية والاجتماعية (ESRF)، وهي شريك لمعهد التنمية الخارجية (ODI).
- 4. <u>استخدام وسائل الإعلام والبحث من أجل المناصرة: طرق منخفضة التكلفة لزيادة النجاح</u> نشرت في عام 2007 من قبل هلثبرديج (سابقا باث كندا (PATH))، وهذا التوجيه يستهدف الأشخاص الذين يرغبون في

⁴⁷ هناك عدد من الموارد الإضافية ذات الصلة وهي أيضا مصدر مرجعي في حواشي هذه الورقة.

- العمل مع الحكومات من أجل التغيير الإيجابي والذين يرغبون في الحصول على أفكار جديدة لتوسيع التغطية الإعلامية أو إجراء البحوث التي من شأنها دعم أهداف المناصرة الخاصة بهم.
- 5. مجموعة النشاط الإعلامي الخاصة بمنظمة فير (FAIR) وهي مجموعة من التوجيهات بخصوص "كيف" تحدد وتوثق وتتحدي التغطية الإخبارية غير الدقيقة أو غير العادلة، بالإضافة إلى معلومات حول كيفية الترويج لوسائل الإعلام المستقلة. ويتم إنتاجها من قبل منظمة فير (FAIR) وهي منظمة مقرها في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل من أجل الدعوة إلى تنوع أكبر في الصحافة من خلال التدقيق في ممارسات وسائل الإعلام التي تهمش المصلحة العامة، ووجهات نظر الأقلية والمخالفة.
- 6. دليل التعلم: المناصرة القائمة على الأدلة الخاصة بالنوع الاجتماعي في التعليم يتم إنتاجها من قبل المنظمة الإقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ (UNGEI) في عام 2010، ويوفر هذا التوجيه خريطة تفصيلية خطوة بخطوة لفهم الأسس النظرية والعملية للمناصرة القائمة على الأدلة ويقصد بها أن تكون بمثابة أداة عملية "مباشرة" لصانعي السياسة والمختصين في مجال المناصرة.
- 7. <u>دروس من مبادرات تحليل ميزانية المجتمع المدني والمناصرة</u> وهي مقالة من معهد دراسات التنمية (IDS) في المملكة المتحدة تقدم لمحة عامة موجزة عن مشروع البحث الذي يستكشف تأثير وفعالية أعمال الميزانية التطبيقية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المستقلة. وهناك رابط لورقة عمل 279 بعنوان "تحليل الميزانية ومناصرة السياسات: دور العمل العام غير الحكومي" (2006)، والذي يقدم دروسا حول ما يعمل بشكل جيد وذلك في القسم 5.
- 8. سرد القصص والسياسة القائمة على الأدلة: والمؤلفات غير الرسمية وهي ورقة بحثية لعام 2017 من قبل بريت ديفيدسون نشرتها اتصالات باليجراف. على الرغم من كونها أكاديمية في بعض الأماكن، إلا أنها قراءة ملائمة تحدد بعض الطرق التي ينعكس بها فهم علم النفس السياسي، وعوامل مثل ديناميكيات المجموعة والسياق السياسي في المؤلفات غير الرسمية، وتداعيات ذلك لفهم دور سرد القصص في المناصرة السياسية.
- 9. مناصر التعليم: ثلاثة دروس من الميدان يرتبط مورد معهد بروكينغز لعام 2015 بمجموعة أدوات حول بناء الحملات هنا: في حين يجب شراء مجموعة الأدوات الكاملة (عبر الإنترنت من خلال موقع أمازون)، فإن مجموعة الأدوات والنماذج المفيدة لبناء حملات المناصرة متاحة مجانا في قسم "الأدوات والنماذج".
- 10. مجموعة أدوات المناصرة دليل للتأثير على قرارت تحسن من حياة الأطفال اليونيسف، نيويورك، 2010. توفر مجموعة الأدوات المذكورة مجموعة من الأدوات العملية لمساعدة موظفي اليونيسف وشركائها في تطوير وإدارة أعمالهم في المناصرة. ولكن، يمكن تكييفها للاستخدام من قبل الجهات الفاعلة الأخرى، مثل تحالفات التعليم الوطنية. وهناك وصف رسومات مفيدة لنهج المناصرة القائم على حقوق الإنسان وذلك على الصفحات 4–5.
- 11. يوفر موقع بوابة موارد السياسات والممارسات في أوكسفام روابط لسلسلة شاملة من المبادئ التوجيهية العملية ومجموعات الأدوات المتعلقة بجوانب "كيفية" البحث.
- 12. المعرفة بالسياسة: الاستفادة إلى أقصى حد من بحوث التنمية تم كتابة هذا الكتاب الإلكتروني المجاني (الذي يمكن تنزيله كملف PDF باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والصينية) لتعزيز تصميم المشروعات البحثية من أجل زيادة تأثير البحوث على السياسة.
- 13. <u>الاستفادة القصوى من البحوث الإنمائية</u> إن الاستفادة القصوى من بحوث التنمية هي مورد قدمه معهد التنمية الخارجية (ODI). ويوفر رابط "التقرير" موجز تفصيلي لعرض بخصوص البحوث ووضع السياسات.
- 14. ثلاثة طرق بحوث أكاديمية التي يمكن أن تؤثر على سياسة الخدمة المدنية وهي مقالة نشرت في صحيفة الجارديان. تناقش هذه المقالة ثلاث طرق مختلفة التي يمكن من خلالها للبحوث أن تؤثر على بيئة السياسة.